

السوق

موضوع العدد

التعليم الفني والتدريب المهني
تعزيز قدرة الاقتصاد التنافسية

الاقتصاد الألماني

قطاع الصناعات الكيماوية
ضمانات التصدير (غطاء هيرميس)
الشركات الناشئة ورواد الأعمال
الجسر الأزرق الى اقتصاد الهيدروجين

مقابلة

الدكتور بيتر رامزاور الوزير الاتحادي السابق
رئيس الغرفة



Hansa Meyer Global 

www.hansameyer.com

As ‘Transport Architects’ we develop integrated transport concepts. Hansa Meyer plan and coordinate worldwide transports of complex industrial plants and oversized and heavyweight goods.

Hansa Meyer Global Holding GmbH
Anne-Conway-Straße 6, D-28359 Bremen, Germany
Phone: +49 (421) 329970
E-Mail: info@hansameyer-holding.com
Homepage: www.hansameyer.com

العام 2021م: التفائل والاستعداد

السيدات والسادة
أعضاء الغرفة
وقراء مجلة السوق



العام ٢٠٢٠م كان مليئاً بالتحديات وحافلاً بالإنجازات في عمل الغرفة ونبدأ العام ٢٠٢١م بنفس المستوى من التحديات ولكن مترافقا بالأمل في تطبيع الحياة العامة والنشاط الاقتصادي في ألمانيا والعالم العربي، خصوصا مع النجاحات الأولى في مكافحة جائحة كوفيد-١٩. نحن كغرفة على ثقة تامة بأننا سنتمكن من تنفيذ برامجنا لمختلف الفعاليات من ملتقيات ورحلات الوفود الاقتصادية وتنظيم اللقاءات الشخصية المباشرة مرة أخرى بعد فصل الصيف القادم، وفي هذا السياق نقوم بالأعداد والتجهيز لإقامة الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الرابع والعشرين وغيره من الملتقيات والفعاليات.

في هذا العدد واحدا من أبرز البرامج الحكومية في ألمانيا لدعم الصادرات (غطاء هيرميس)، وموضوعي الاستحواذ على الشركات في الاقتصاد الألماني ومميزات ألمانيا كموقع للشركات الناشئة ورواد الاعمال. علاوة على ذلك نبحت اهم نتائج رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي خلال النصف الثاني من العام ٢٠٢٠م.

ويعزز من ثقتنا في استعادة الحياة الطبيعية واستئناف برامجنا الطموحة في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية، التطورات الإيجابية بين دول مجلس التعاون الخليجي واستعادة العلاقات الطبيعية بين دوله، وبما يتيح تسهيل التبادل التجاري وإقامة الاعمال بين الشركات ورجال الاعمال بين هذه الدول وكذلك التسهيلات اللوجستية المصاحبة لرجال الاعمال الألمان.

سيجد القارئ الى جانب كل ذلك لقاءً حصريا مع معالي الدكتور بيتر رامزور، الوزير الاتحادي السابق رئيس الغرفة، يوضح فيه الفرص والإمكانيات الكبيرة التي تتيحها العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية واهم مجالات التعاون وامكانيات تطويرها. كما يحتوي العدد على مقابلة حصرية أيضا مع معالي وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي متعلقة بالتعاون الاقتصادي بين الأردن وألمانيا. أهمية الغاز المسال في دعم وتعزيز تقنيات الهيدروجين الأخضر والازرق كطاقة المستقبل، موضوع هام نعرضه لكم من خلال مقال لعمران الكواري.

بشكل عام، تتوافر العديد من فرص التعاون الاقتصادي بين الدول العربية وألمانيا من واقع الإمكانيات التي تتوافر للجانبين، فألمانيا والتي تتمتع باقتصاد قوي وقطاع صناعي مبتكر ومتطور ونظام متقدم للتعليم والتدريب المهني بإمكانها المساهمة بشكل فعال في عمليات التنويع والتطوير الاقتصادي الذي تشهده مختلف الدول العربية، بشكل عام، ودول الخليج العربية بشكل خاص. والتي تقدم من جانبها فرص ممتازة لإقامة الاعمال والاستثمار للشركات الألمانية، فبالرغم من الصعوبات التي واجهت العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية خلال العام الماضي، بسبب جائحة كورونا، الا ان التبادل التجاري بين الجانبين العربي والألماني بلغ أكثر من ٣٦ مليار يورو، منها ٢٢ مليار يورو قيمة التبادل التجاري بين ألمانيا ودول الخليج العربية.

ومع تطلعنا للترحيب بكل اسهاماتكم ومشاركاتكم في فعاليات ونشاطات الغرفة، نأمل ان يحظى هذا العدد على قبول واهتمام أعضاء الغرفة وشركائها وقراء مجلة السوق.

في هذا العدد من مجلة السوق نقدم عدداً من الموضوعات التي تغطي اهم التطورات في العديد من قطاعات الاقتصاد الألماني، حيث يتناول موضوع العدد نظام التعليم والتدريب المهني في ألمانيا، والذي يعتبر أحد اهم العناصر في قوة الاقتصاد وتطور القطاع الصناعي الألماني، الى جانب ذلك نستعرض اهم المميزات والتحديات التي تواجه قطاع الصناعات الكيماوية. كما نتناول


عبد العزيز المخلافي
الأمين العام



١ الافتتاحية

عبد العزيز الخلافي - الأمين العام

٤ أخبار متنوعة



ألمانيا تنفق ١٠٩,٥ مليار يورو على البحث العلمي



ازدهار مبيعات السيارات الكهربائية



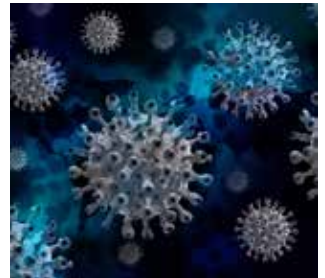
ألمانيا الدولة الأولى أوروبياً في استخدام الروبوتات



تقنية ألمانية جديدة لاستخدام البروتينات النباتية

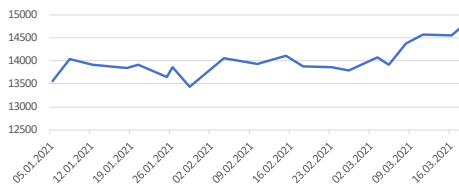


١٣٥ مليار يورو قروض ميسرة قدمها بنك إعادة الاعمار



نظام تهوية جديد يقضي على فيروس كورونا

أداء سوق الأسهم الألماني (داكس) خلال الأشهر يناير - فبراير-مارس 2021م



٧ سوق الأسهم



٨ موضوع العدد

التعليم الفني والتدريب المهني
تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد



السوق مجلة ربع سنوية تصدر عن غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

رئيس الغرفة
بيتر رامزاور
الوزير الاتحادي السابق

الإدارة والتحرير

المشرف العام
الأمين العام
عبد العزيز الخلفي

رئيس التحرير
د. علي العبيسي

تصميم:
فضل الرميمة

صورة الغلاف: © iStock-Daisy-Daisy

التسويق:
نانسي اسحاق

للمراسلات مع مجلة السوق:
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

تلفون: ٠٠٤٩٣٠٢٧٨٩٠٧٢٠

فاكس: ٠٠٤٩٣٠٢٧٨٩٠٧٤٩

البريد الإلكتروني: alabsi@ghorfa.de

presse@ghorfa.de

طباعة:

Druck Center Meckenheim GmbH

على الرغم من إتباع أقصى درجات الحذر والدقة أثناء إعداد المواد لا تتحمل الغرفة مسؤولية عدم صحة المعطيات الواردة. ولا تتحمل مسؤولية الأخطاء التي قد ترد في النصوص أيضاً. ويسمح بإعادة الطباعة والاقتباس مع ذكر المصدر.

تاريخ الإصدار: مارس ٢٠٢١م

الاقتصاد الألماني



١٦

ضمانات التصدير (غذاء هيرميس)



١٢

الصناعات الكيميائية



٢٢

الشركات الناشئة وريادة الأعمال



١٩

الاستحواد في الاقتصاد الألماني



٢٨

مقابلة

مقابلة مع د. بيتر رامزاور، رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية



٣٢

موضوع خارجي

الجسر الأزرق الى اقتصاد الهيدروجين



٣٤

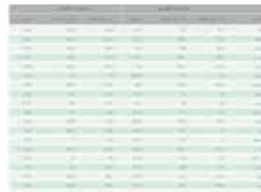
التعاون العربي الألماني

رئيس الغرفة والأمين العام يلتقيان وزير الخارجية الأردني



٣٦

أنشطة



٣٧

التبادل التجاري
العربي الألماني

ألمانيا الدولة الأولى أوروبياً في استخدام الروبوتات في القطاع الصناعي

تعد ألمانيا الدولة الأولى في أوروبا من حيث استخدام الروبوتات الآلية في عملية الإنتاج والتصنيع حيث تتحوز على ما نسبته ٣٨ في المئة من مجموع الاذرع الآلية المستخدمة في المصانع الأوروبية. ويعد قطاع صناعة السيارات في ألمانيا أكثر مستخدم للروبوتات في عمليات التصنيع والذي يعد أيضاً الأكبر من هذه الناحية على مستوى العالم. وعلى الرغم من هذا الاستخدام المكثف للروبوتات في صناعة السيارات في ألمانيا إلا أن ذلك لم يؤثر على مستوى عدد العمال في هذه الصناعة حيث ارتفع عدد المشتغلين بشكل مباشر في القطاع من ٧٢٠ ألف عامل في العام ٢٠١٠م إلى ما يزيد عن ٨٥٠ ألف عامل في العام ٢٠١٩م. وبحسب تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للروبوتات International Federation of Robotics (IFR)) احتلت ألمانيا خلال العام ٢٠١٩م المركز الرابع على مستوى العالم بالنسبة لأكثر الدول استخداماً للروبوتات بمتوسط ٣٤٦ روبوت لكل ١٠ ألف عامل في القطاع الصناعي فيما احتلت سنغافورة المركز الأول بمتوسط ٩١٨ وحدة روبوت لكل ١٠ ألف عامل ويمثل قطاع صناعة الإلكترونيات أكبر مستخدم للروبوتات التي تنجز ٧٥ في المئة من الإنتاج في هذا القطاع تليها كوريا الجنوبية التي تعتمد شركاتها الكبرى مثل سامسونج وشركات صناعة السيارات على الروبوتات في الإنتاج. اليابان حلت في المركز الثالث على مستوى العالم بمتوسط ٣٦٤ روبوت لكل ١٠ ألف عامل والتي تعد أيضاً أكبر منتج للروبوتات في العالم، السويد والدنمارك أتت في المركزين الخامس والسادس بينما جاءت هونج كونج وتايوان والولايات المتحدة في المركز السابع والثامن والتاسع على التوالي كما أتت بلجيكا/لكسمبورج في المركز العاشر. على مستوى المناطق الاقتصادية حلت أوروبا الغربية في المركز الأول في استخدام الروبوتات بمتوسط ٢٢٥ وحدة في مقابل كل ١٠ آلاف عامل بينما أتت الدول الاسكندنافية في المركز الثاني بمتوسط ٢٠٤ روبوت، أمريكا الشمالية جاءت ثالثة بمتوسط ١٥٣ روبوت فيما حلت منطقة جنوب شرق آسيا في المركز الرابع بمعدل ١١٩ روبوت لكل ١٠ ألف عامل.



تضاعف عدد السيارات الكهربائية الجديدة المسجلة في ألمانيا خلال العام ٢٠٢٠م. حيث تم تسجيل ١٩٤ ألف سيارة كهربائية تعمل بالبطاريات خلال العام الماضي، ووفقاً للمكتب الاتحادي للمواصلات الآلية (KBA) يمثل هذا الرقم زيادة قدرها ٢٠٦ في المئة مقارنة بالعام السابق. وإلى جانب السيارات التي تعمل بمحركات بديلة أخرى مثل المحركات الهجينة أو الغاز أو الهيدروجين، بلغ مجموع السيارات الجديدة المسجلة في ألمانيا عام ٢٠٢٠م والتي تعمل بمحركات صديقة للبيئة ٣٩٥ ألف سيارة. حصلت علامة فولكس فاجن على أعلى حصة من السيارات الإلكترونية المسجلة حديثاً بنسبة ١٧ في المئة، تليها مرسيدس (حوالي ١٥ في المئة) وأودي (٩ في المئة). وفي حالة السيارات الكهربائية التي تعمل بالبطاريات، والتي مثلت ٤٩ في المئة من السيارات الجديدة العاملة بمحركات صديقة للبيئة، كانت الحصة الأكبر من التسجيلات الجديدة من العلامة التجارية VW أيضاً والتي استحوذت على ٢٤ في المئة، تليها رينو (١٦ في المئة) وتيسلا (٩ في المئة). وأوضح Richard Damm رئيس مكتب المواصلات الآلية ان أسباب طفرة شراء السيارات الكهربائية في ألمانيا ترجع إلى تزايد قناعة وقبول المجتمع لهذا النوع من السيارات نتيجة الخبرات الإيجابية لاستخدام هذه السيارات والثقة المتزايدة بتقنياتها. بالإضافة إلى تشجيع الدولة والذي يشمل توسيع البنية التحتية لمحطات شحن السيارات الكهربائية والحوافز الضريبية وحوافز الشراء، حيث تدعم الحكومة الاتحادية والشركات المصنعة شراء السيارات الكهربائية البحتة بما يصل إلى ٩٠٠٠ يورو والسيارات التي تعمل بمحركات هجينة بما يصل إلى ٦٧٥٠ يورو، وهو ما يجعل أسعار السيارات الكهربائية تنافسية وأكثر جاذبية.

ازدهار مبيعات السيارات الكهربائية في ألمانيا خلال العام ٢٠٢٠م



ألمانيا تنفق ١٠٩,٥ مليار يورو على البحث العلمي العام ٢٠١٩م



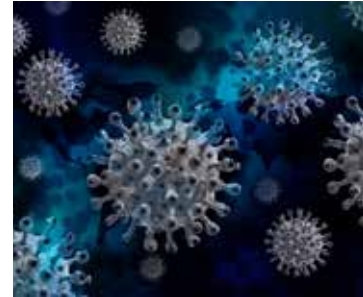
photos: © naz studio - Fotolia.com

وفقًا للتقديرات الأولية لمكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis)، بلغ حجم ما تم إنفاقه على البحث والتطوير في ألمانيا في عام ٢٠١٩م نحو ١٠٩,٥ مليار يورو، بما يعادل ٣,٢ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. وهذا يعني أن ألمانيا قد تجاوزت هدف ٣ في المئة كحد أدنى للإنفاق على البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، والمحدد في استراتيجية النمو الخاصة بالاتحاد الأوروبي "أوروبا ٢٠٢٠". هذا وكانت الحكومة الاتحادية قد حددت لنفسها هدف الوصول إلى إنفاق ٣,٥ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي على البحث والتطوير بحلول عام ٢٠٢٥م، وقد اقتربت ألمانيا من تحقيق هذا الهدف، حيث نجحت حتى الآن في رفع نصيب نفقات البحث العلمي من نسبة ٢,٩ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العام ٢٠١٤م إلى نسبة ٣,٢ في المئة خلال العام ٢٠١٩م.

ومن إجمالي مبلغ ١٠٩,٥ مليار يورو التي تم إنفاقها على البحث والتطوير في عام ٢٠١٩م، أنفق قطاع الأعمال والشركات الخاصة نحو ٧٥,٦ مليار يورو، أو ما يمثل نسبة ٦٩ في المئة من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي في ألمانيا، بينما انفقَت الجامعات والمؤسسات الأكاديمية حوالي ١٧ مليار يورو، أو ما نسبته ١٧,٣ في المئة، فيما بلغ إنفاق المؤسسات البحثية غير الجامعية ١٥ مليار يورو، أو ما يساوي ١٣,٧ في المئة من إجمالي الإنفاق في ألمانيا على البحث والتطوير.

يرتفع خطر الإصابة بكورونا بشكل خاص في الغرف المغلقة، حيث يلعب هواء الغرفة دوراً حاسماً في انتقال الفيروس وزيادة تركيز فيروسات كورونا، ويشمل هذا الخطر كلا من المدارس والمكاتب والشركات ومراكز التسوق، وخصوصاً في فصل الشتاء. ولحل هذه المشكلة يقوم معهد فراونهوفر لتقنيات وأنظمة السيراميك (IKTS) في دريسدن، ومعهد فراونهوفر لعلم السموم والطب التجريبي (ITEM) في هانوفر بتطوير مرشحات للهواء ذات تقنية تمكنها من التقليل بشكل كبير من خطر العدوى وتساهم في مكافحة فيروس كورونا. حيث تقوم التقنية التي يتم تطويرها تحت اسم مشروع (CoClean-up)، بتصفية الجراثيم والفيروسات بكفاءة من هواء الغرفة وتدميرها بشكل شامل بحيث لا يتبقى شيء باستثناء ثاني أكسيد الكربون. وتعمل تقنية هذه المرشحات الجديدة عبر إدخال هواء الغرفة في محلول ملحي يتم فيه اكتشاف الفيروسات والمكونات العضوية الأخرى، ويوجد في هذا المحلول قطبان كهربائيان، ويتم تطبيق جهد كهربائي بينهما بحيث تحترق المواد العضوية التي تتكون منها الفيروسات تماماً وتتحول إلى ثاني أكسيد الكربون الذي جانب إنتاج كميات صغيرة من الهيدروجين. ولا تنتج عن هذه العملية سوى بضع مئات من الملليترات فقط من ثاني أكسيد الكربون والهيدروجين على مدار عدة ساعات ويتم توزيعها على هواء الغرفة بالكامل. وتعتبر هذه الكمية ضئيلة بالمقارنة مع ما ينتجه الشخص الواحد خلال تنفسه، إذ يخرج الإنسان مع كل نفس حوالي ٤٠ مليتراً من ثاني أكسيد الكربون لكل لتر واحد. وتعتبر هذه التقنية الجديدة حلاً جذرياً لمسألة تنقية الهواء من الفيروسات في الغرف والمباني المغلقة، حيث وعلى الرغم من وجود مرشحات هواء تعمل على تنظيف هواء الغرفة بما في ذلك من الفيروسات، إلا أنها تتطلب وبشكل دائم ومستمر تغيير الفلاتر، ولذلك فإن بقاء الفيروسات يبقى محتملاً، كذلك في مرشحات الهواء التي تعمل بالأشعة فوق البنفسجية، فهي تقضي على معظم الفيروسات، ولكن غالباً ما يتم إنتاج مواد ضارة أخرى، لذا حتى فلاتر الأشعة فوق البنفسجية تحل المشكلة جزئياً فقط.

نظام تهوية جديد يقضي على فيروس كورونا



photos: © Cerd Altmann auf Pixabay

١٣٥ مليار يورو قروض ميسرة قدمها بنك إعادة الاعمار الألماني KfW العام ٢٠٢٠م



اظهر تقرير عن الميزانية العامة لبنك إعادة الاعمار (KfW) التابع للحكومة الألمانية للعام ٢٠٢٠م ان حجم الدعم والقروض الميسرة التي قدمها البنك خلال العام الماضي قد وصلت الى ١٣٥,٣ مليار يورو، وهو ما يعد رقماً قياسياً غير مسبوقاً كما يمثل زيادة عن حجم القروض المقدمة من البنك في العام ٢٠١٩م بنحو ٧٥ في المئة. ويعود هذا الارتفاع الكبير في القروض الميسرة للبنك الى تسبب جائحة كورونا في عمليات الإغلاق الاقتصادي العام الماضي والتي أدت الى ان تجد الكثير من الشركات والافراد أنفسهم في ضائقة اقتصادية. واعتبر غونتر برونيغ، الرئيس التنفيذي لبنك إعادة الإعمار، ان البنك لم يواجه طوال سنوات عملة تحدياً بهذه الدرجة من قبل. ويقدم KfW الدعم الى الشركات وكذلك رواد الاعمال والمنظمات غير الربحية في ألمانيا، بالإضافة الى الشركاء في البلدان النامية بالإضافة الى مكافحة عواقب كورونا. وفي ألمانيا وحدها، قدم بنك إعادة الاعمار (KfW) العام ٢٠٢٠م حوالي مليون عملية ائتمانية ما بين قرض ومنحه وتمويل آخر بلغ إجمالي قيمتها ١٠٦,٤ مليار يورو. وشملت عمليات التمويل هذه، الى جانب مساعدات كورونا، تمويل برامج في مجالات رفع كفاءة الطاقة والبناء والتجديد. خارجياً ارتفعت أيضاً الأموال والقروض المخصصة لمساعدة ودعم التنمية في الدول النامية والتي كان أبرزها تمويل مشروع انتاج الهيدروجين في المغرب. حيث سيتم إنتاج ١٠ آلاف طن من الهيدروجين الأخضر باستخدام الطاقة الشمسية.

photo: © Donworny, CC BY-SA 3.0 via Wikimedia Commons

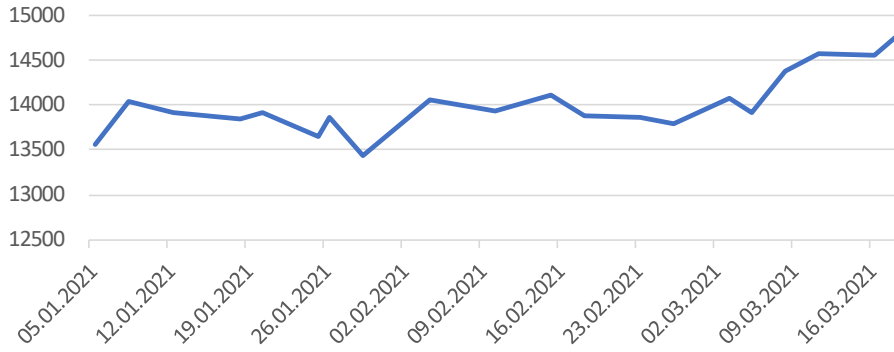
تقنية ألمانية جديدة لاستخدام البروتينات النباتية كبديل للمنتجات البتروكيميائية



تعد البروتينات النباتية، مواد خام متجددة، لم يتم حتى الان استخدام إمكاناتها في الصناعة الكيميائية بشكل كامل. وهو الامر الذي استطاعت فرق البحث من معهد فراونهوفر لهندسة العمليات والتعبئة IVV، في تغيير ذلك واستخدام الخصائص الفنية والوظيفية الواعدة للبروتينات النباتية في التطبيقات الصناعية وبهدف استبدال هذه المواد الطبيعية بدلا عن لمواد المنتجة من النفط الخام. ويقوم باحثوا المعهد بالحصول على مواد بروتينية عالية الجودة من مخلفات الصناعة الزراعية. حيث يتم إنتاج كميات كبيرة من البروتينات عند معالجة المواد الخام الزراعية ذات الأصل النباتي مثل بذور اللفت، والتي تعد منتج ثانوي لعملية انتاج الزيت من بذور هذا النبات. حيث يتم عصر الزيت من الحبوب وما يتبقى هو مخلفات الإنتاج المحتوية على البروتين. وحتى الآن، تم استخدام هذه البقايا بشكل أساسي كعلف في تربية الماشية. وتوفر أجزاء البروتين في مخلفات عصر بذور اللفت إمكانات كبيرة لمجموعة متنوعة من التطبيقات التقنية نظراً لخصائصها الوظيفية، مثل خواص تكوين الرغوة والهلام وكذلك القدرة على الاحتفاظ بالماء. وهي مناسبة كإضافات للدهانات والمواد اللاصقة ومواد التشحيم ومواد البناء ومنتجات التنظيف، والتي كانت تحتوي حتى الآن على مواد خام قائمة على البترول. حيث يمكن استخدام البروتينات النباتية في المواد العازلة المقاومة للهب في صناعة البناء كذلك في انتاج الرغوة وحماية الألياف ومثبطات نقل اللون في المنظفات البيئية، ومكونات مثخنة لزيت التشحيم أو مواد رابطة للطلاء وفي المنظفات المخصصة للأسطح الخشبية وبهذه التقنية يصبح من الممكن تطوير أنواع جديدة من المنتجات الحيوية المستدامة ذات الخصائص المحسنة، بالإضافة إلى تقليل الاعتماد على الموارد الأحفورية وتعزيز المنتجات الصديقة للبيئة.

photo: © Hans Braemeier auf Pixabay

أداء سوق الأسهم الألماني (داكس) خلال الأشهر يناير- فبراير-مارس ٢٠٢١ م

أداء سوق الأسهم الألماني (داكس)
خلال الأشهر يناير- فبراير-مارس 2021 م

الشركة	سعر السهم	تغير السهم خلال ٣ اشهر	تغير السهم خلال عام
adidas	٢٨٥	٣,٢٩-	٦٤,٧٤
Allianz	٢١٠,١	٤,٦١	٦١,٧١
BASF	٧٠,٧٦	٩,٠٣	٧٢,٣٣
Bayer	٥٢,٨١	٧,٥٩	٤,٤٣
Beiersdorf	٨٨,٢٦	٥,٨١-	٢,٨٢
BMW	٨٥,٤٦	١٥,٨٣	١١١,٧٧
Continental	١٢٠,٧٥	٢,٩٤	٩٨,١١
Covestro	٥٧,٦٨	١٤,٣٨	١٢١,٤
Daimler	٧١,٣٣	٢١,٨٥	١٩٢,٩٤
Delivery Hero	١٠٤,٥٥	-	-
Deutsche Bank	١٠,٥	١٥,٤٤	١٠٤,٠٤
Deutsche Börse	١٢٨,٦	١,٥٣-	٣٦,٨٧
Deutsche Post	٤٥,٤٢	٩,٥٨	١١٦,٥٤
Deutsche Telekom	١٦,٦٢	١,٥٨	٤٥,٣
Deutsche Wohnen	٣٩,٣	٩,٨٢-	٣٣,٢٢
E.ON	٨,٧٣	٣,٩٤-	٠,٠٨-
Fresenius	٣٦,٣	٦,٥٦-	٣٠,٢٧
Fresenius Medical Care	٦٠,٧٨	١٢,٠٢-	٠,٢
HeidelbergCement	٧٢,٢٦	١٨,٨٩	١٠٦,١٦
Henkel vz.	٨٩,٩	٠,٢٨-	٣٨,٤٤
Infineon	٣٤,٢٤	١٠,٦٥	١٧٠,٤٦
Linde	٢٣٦,٤	٨,١٣	٥١,٤٢
Merck	١٣٤,٦	٣,٢٤-	٥٣,٦٩
MTU Aero Engines	٢٠٧,٥	١,٤٧	٦٢,١١
Münchener Rückversicherungs-Gesellschaft	٢٥٨,٨	٣,٥٢	٦٥,٧٩
RWE	٣١,٢٤	٧,٦٨-	٣٥,٠٦
SAP	١٠٣	١,٩-	١١,٥٢
Siemens	١٣٥,٩٨	١٦,٦٢	١٠١,٠١
Volkswagen (VW) vz.	٢٣٠,٨	٤٩,٤٤	١٣٢,٩٤
Vonovia	٥٤,٩٢	٦,٣١-	٣٦,٠١

شهد مؤشر (داكس) الذي يضم اكبر ٣٠ شركة ألمانية خلال الفترة الممتدة من يناير- فبراير-مارس ٢٠٢١ م صعوداً متواصلاً مع فترة تراجع نسبي خلال بداية شهر فبراير قبل ان يعاود الصعود ويحقق ارقاماً قياسية، حيث استطاع المؤشر تجاوز حاجز ١٤٥٠٠ نقطة منتصف شهر مارس وواصل الارتفاع الى ما فوق ١٤٧٠٠ نقطة، ويعود هذا الارتفاع الكبير في مؤشر سوق الأوراق المالية الألماني في فرانكفورت الى العديد من العوامل الاقتصادية المحلية والدولية، فدولياً أدى فوز الديمقراطيين في الانتخابات الرئاسية الامريكية وتسلم إدارة بايدن الحكم الى إشاعة التفاؤل في الأسواق الدولية حول انتهاء النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين، اكبر اقتصادين في العالم، وتخفيف التوترات التجارية بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وكذلك توقع التخفيف او التراجع من السياسات الحمائية التي اتبعتها الادارة الامريكية السابقة. محلياً يسود الأسواق المالية أيضاً التفاؤل بنهاية جائحة كورونا على الرغم من الاغلاق الاقتصادي الجزئي، نتيجة انتشار التطعيم، بالإضافة الى الأرقام الإيجابية الصادرة عن القطاع الصناعي الألماني ونمو الصادرات الألمانية خلال الربع الأول من العام. كما أدى انضمام شركات جديدة للمؤشر الى نتائج إيجابية على قيمته، حيث انضمت شركة سيمنس للطاقة الى الشركات المدرجة على المؤشر والتي حقق سعر سهما زيادة من نحو ٢٢ يورو عند بداية طرح الأسهم الى نحو ٣٠ يورو في شهر مارس ٢٠٢١ م.

الشركات الأفضل أداءً

حققت أسهم شركات صناعة السيارات أكبر نسبة من الأرباح في سوق الأوراق المالية خلال الفترة يناير- فبراير-مارس، حيث ارتفع سهم شركة فولكسفاغن بنسبة ٤٩ في المئة، وسهم شركة دايملر بنسبة ٢٢ في المئة، وكذلك سهم شركة BMW بنسبة ١٦ في المئة تقريباً. من خارج صناعة السيارات ارتفع سهم شركة Heidelberg للأسمت بنسبة ١٩ في المئة تقريباً.

الشركات الأضعف أداءً

في هذا الجانب أتت شركة Fresenius Medical Care لصناعة المستلزمات الطبية الخاصة بمرضى غسيل الكلى والامراض المزمنة، حيث تراجع قيمة سهم الشركة بنسبة ١٢ في المئة. كذلك خسر سهم شركة Deutsch Wohnen للإسكان نحو ١٠ في المئة من قيمته.



التعليم الفني والتدريب المهني تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد

يعتمد الاقتصاد الألماني، الذي يعد رابع أكبر اقتصاد عالمي واحد أكبر الاقتصاديات المصدرة في العالم، بشكل أساسي على القطاع الصناعي باعتباره رافعة النمو الاقتصادي وأبرز القطاعات الاقتصادية المسؤولة عن السمعة العالمية الجيدة للبضائع والمنتجات الألمانية. ويتميز القطاع الصناعي الألماني باحتياجه المكثف للعمالة المؤهلة والمدرّبة والقادرة على التعامل مع التقنيات الصناعية الحديثة وإنتاج السلع بأفضل جودة واتقان ممكن. ولهذا السبب يمثل توافر العدد الكافي من القوة العاملة المؤهلة أحد الشروط الأساسية اللازم توافرها لضمان استمرار نمو القطاع الصناعي واستمرار الحفاظ على جودة المنتجات الألمانية. هذا ناهيك على أن كل القطاعات الاقتصادية الأخرى تحتاج هي أيضا إلى عمالة مؤهلة وذات قدرات عالية لتحقيق أفضل أداء وضمان استمرار النمو والجودة، ومن هنا أصبحت قضية ضمان الجودة في التعليم والتدريب المهني أكثر أهمية، حيث ينظر إلى المهارات المهنية للعمالة في ألمانيا على أنها أحد الشروط الأساسية والحيوية لضمان ارتفاع القدرة التنافسية للاقتصاد.

بالإضافة إلى المؤسسات التعليمية التقليدية الأخرى، التي وسع بعضها مجال تخصصها أو أصبحت مستقلة. وتعد جامعة كارلسروه، التي تأسست عام ١٨٢٥م، أقدم جامعة تقنية في ألمانيا، والتي تركزت الدراسة بها على العلوم الطبيعية والهندسية. وشهد التعليم التقني خلال الفترات اللاحقة تطورات مهمة كان من أبرزها:

- اقرار أول لائحة عامة لإنشاء مدارس التدريب المهني عام ١٨٧٤م.

كانت توجد عدد من المدارس المتخصصة في تعليم مهن محددة كالبناء أو الاعمال اليدوية، إلا أنه ونتيجة للثورة الصناعية والتقدم التقني، أصبحت المعرفة النظرية المطلوبة في الصناعة بعيدة بشكل متزايد عن المعرفة والمهارات المتوافرة في الحرف الفنية، لذا شهدت بدايات القرن التاسع عشر إنشاء العديد من المعاهد والمدارس الفنية المتخصصة بتدريب العمالة على التقنيات الجديدة. بعض هذه المدارس تطورت من المدارس العسكرية أو مدارس البناء السابقة

البحث العلمي والتعليم المزدوج واعداد وتأهيل المهندسين والعمال في مراكز ومؤسسات التعليم والشركات يعد أحد أهم مقومات نجاح قطاع الصناعة الألماني.

تاريخ التعليم والتدريب التقني في ألمانيا

يعود تاريخ التعليم والتدريب المهني في ألمانيا إلى القرن الثامن عشر حيث

التدريب والتطبيق العملي والمهاري للمتدرب وذلك عبر التحاقه بإحدى الشركات او المؤسسات الخاصة او العامة، سواءً كانت مصانع تعتمد على المهارات الفنية والتقنية او شركات تعتمد على المهارات الإدارية والمكتبية، للتدريب والعمل فيها الى جانب الدراسة النظرية في أحد المعاهد الفنية المتخصصة، ويستمر هذا التدريب والتأهيل في المتوسط لثلاث سنوات يتخرج بعدها المتدرب مؤهلاً للانخراط في سوق العمل مباشرة.

وكما ان للقطاع الخاص دور رئيسي في التدريب المهني فانه يلعب وبشكل متزايد دوراً مهماً في التعليم الجامعي والاساسي حيث اظهر تقرير لمكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) ان ٢٤٩٧٠٠ طالب وطالبة مسجلين خلال الفصل الشتوي ٢٠١٨/٢٠١٩م في الجامعات الخاصة الألمانية ويمثل هذا العدد زيادة في حدود ٧ في المئة مقارنة بالعام الذي سبق، وأكثر بنحو عشرة اضعاف مقارنة بالعام ٢٠٠٠م. ووفقاً لذلك يدرس واحد من كل ١١ طالباً جامعياً في الجامعات الخاصة وبهذا يمثل عدد الطلاب في الجامعات الخاصة ما يقرب من عشرة في المئة من اجمالي عدد الطلاب والطالبات في الجامعات الألمانية. ويدرس تسعة من كل عشرة طلاب في الجامعات الخاصة في Fachhochschulen والتي يدرس الجزء الأكبر من الطلاب فيها تخصصات الاقتصاد والقانون والعلوم الاجتماعية.

الجامعات التقنية في ألمانيا

يؤشر مصطلح الجامعات التقنية الى الجامعات المتخصصة بتدريس العلوم التطبيقية مثل الهندسة بمختلف تخصصاتها وعلوم الاحياء والفيزياء والكيمياء إضافة الى علوم الرياضيات والتخصصات المرتبطة به مثل علوم الحاسبات والمعلوماتية والبرمجيات. وتنقسم الجامعات التقنية الى نمطين أساسيين، النمط الأول يتمثل في الجامعات التقنية العامة Universitäten Technische حيث يتم التركيز بشكل أكبر على التوسع في تدريس الجوانب النظرية للتخصصات الهندسية والعلمية مع إمكانية تدريس تخصصات أخرى إنسانية. ويأخذ

نظام التعليم في ألمانيا

يشتمل نظام التعليم الألماني على مرحلتين أساسيتين الأولى منها مرحلة التعليم ما قبل الجامعي (الدراسة الأساسية والثانوية) والذي يضم مراحل متعددة منها ما هو مؤهل للدراسة الجامعية ومنها ما يتيح الدخول في نظام التدريب المهني، المرحلة الثانية وهي مرحلة التعليم الجامعي المتخصص.

التعليم الجامعي

يتميز نظام التعليم العالي في مرحلة ما بعد الدراسة الأساسية والثانوية في ألمانيا بالمرونة والتنوع، حيث تمت صياغة هذا النظام ليلاحي حاجة المجتمع والاقتصاد من المتخصصين والأيدي العاملة الكفوة والماهرة في مختلف المجالات وعلى كل المستويات، وفي نفس الوقت ليناسب ويوائم قدرات وطموحات مختلف شرائح المجتمع. يتبلور نظام التعليم العالي في سياقين رئيسيين، الأول سياق التعليم الجامعي وهو السياق المتعارف عليه عالمياً، حيث يلتحق بهذا السياق خريجو الثانوية العامة في مختلف الكليات المتخصصة في الجامعات والمعاهد الجامعية العليا والتي تنتهي فيه دراستهم بالحصول على شهادة البكالوريوس او الماجستير او الدكتوراه. ويضم هذا السياق الجامعي بحسب بيانات العام ٢٠٢٠م نحو ٢,٩ مليون طالب وطالبة. ويتكون نظام الجامعات في ألمانيا من ٣٩٤ جامعة، من بينها ١٠٤ جامعة عامة وه جامعات لتعليم المعلمين و١٤ جامعة لاهوتية و٥١ جامعة واكاديمية لتدريس الفنون و١٨٩ جامعة للعلوم التطبيقية و٣٠ اكااديمية عليا للعلوم التطبيقية.

بناءً على مبدأ «وحدة البحث والتدريس»، فإن الجامعات الألمانية ليست فقط مؤسسات تعليمية للطلاب، ولكنها أيضاً أماكن للبحث العلمي. تحافظ العديد من الجامعات على تبادل مكثف مع العلماء والمؤسسات البحثية والمعاهد في الداخل والخارج.

السياق الثاني وهو سياق التدريب المهني العالي وهو السياق الذي يعتمد على



- إدخال مبدأ ورش التدريب المهني في شركات السكك الحديدية الحكومية عام ١٨٧٨م، والتي اشرت الى بداية قيام الشركات والمؤسسات العامة والخاصة بالعمل والمشاركة في تأهيل العمالة الماهرة التي تحتاجها.

- تأسيس اللجنة الألمانية للتعليم المهني (DATSch)، والتي اقرت ضرورة ان يتولى التدريب شخص مجاز ومؤهل لهذا الغرض عام ١٩٠٩م.

- تأسيس المعهد الألماني للتدريب على العمل المهني (DINTA) بمبادرة من القطاع الصناعي لتحسين تدريب العمال المهرة في الصناعة عام ١٩٢٥م.

- بداية مرحلة التوسع للنظام المزدوج وإدخال دورات تدريبية متدرجة لتكيف التدريب مع الاحتياجات المختلفة للاقتصاد عام ١٩٧٢م.

النمط الثاني مسمى الجامعات التطبيقية Technische Hochschule حيث يتم في هذه الجامعات التركيز على التطبيق العملي بشكل أكبر.

يبلغ عدد الجامعات التقنية في ألمانيا ٢١٩ جامعة، يدرس فيها بحسب أرقام مكتب الإحصاءات الاتحادي نحو مليون طالب وطالبة (٩٥٧ ألف طالب وطالبة) وفق إحصائيات العام ٢٠١٦م، وقد ارتفع عدد الطلاب الدارسين في الجامعات التقنية الألمانية خلال فترة العشر سنوات الممتدة بين ٢٠٠٦م والعام ٢٠١٦م بمقدار الضعف تقريبا حيث كان عدد الطلاب المسجلين في هذه الجامعات في العام ٢٠٠٦م نحو (٥٤٢ ألف طالب وطالبة). وقد بلغ حجم الانفاق على هذه الجامعات أكثر من ٥٠ مليار يورو. ومع تزايد الاقبال على الدراسة في الجامعات التقنية تشهد بعض التخصصات اقبالا أكبر من الدارسين والذي يبني في الغالب على تقديرات احتياجات سوق العمل وامكانيات إيجاد وظائف بعد التخرج. وفق بيانات العام الدراسي ٢٠١٨م، حظي تخصص البرمجيات وعلوم الكمبيوتر بالمركز الأول في التخصصات التي يقبل عليها الطلاب والطالبات، حيث بلغ عدد الطلاب والطالبات المسجلين لدراسة هذا التخصص نحو ٣٩,٦ ألف طالب وطالبة، يليه تخصص الهندسة الميكانيكية وتقنيات التصنيع بحوالي ٣٣,١ ألف طالب وطالبة، ثم تخصص الهندسة الكهربائية وتكنولوجيا المعلومات والذي يدرسه ما يقرب من ١٧,٢ ألف طالب وطالبة، كما حل تخصص الهندسة المدنية كرايع اهم تخصص يدرسه الطلاب في الجامعات التقنية الألمانية وذلك بنحو ١١,٥ ألف طالب وطالبة.

وقد انعكس الاقبال على دراسة التخصصات الهندسية والعلوم التطبيقية على نسبة المتخصصين في هذه المجالات من اجمالي خريجي الجامعات الألمانية، اذ بلغت نسبة خريجي الجامعات الحاصلين على درجة علمية في مجال الهندسة نحو ٢٦ في المئة من اجمالي الخريجين الجامعيين في ألمانيا العام ٢٠١٩م والبالغ عددهم ٥١٢ ألف خريج، أي ان كل رابع خريج هو مهندس، كما بلغت نسبة الخريجين الحاصلين على

شهادات جامعية في مادة الرياضيات والعلوم الطبيعية ١١ في المئة. بينما توزع عدد الخريجين المتبقي على التخصصات التالية: حصل ٤٠ في المئة من الخريجين على درجات علمية في مجالات القانون والاقتصاد والعلوم الاجتماعية و١٠ في المئة في العلوم الإنسانية، كما حصل ٧ في المئة من الخريجين على درجتهم العلمية في تخصص الطب البشري والعلوم الصحية، أما نسبة ٧ في المئة المتبقية فكانت في تخصصات الرياضة والزراعة والحراجة وعلوم التغذية والطب البيطري والفنون والعلوم.

التدريب المهني والفني في ألمانيا

التدريب المهني العالي يعتمد على التدريب والتطبيق العملي والمهارى للمتدرب وذلك عبر التحاقه بإحدى الشركات او المؤسسات الخاصة او العامة سواء كانت مصانع تعتمد على المهارات الفنية والتقنية او شركات تعتمد على المهارات الإدارية والمكتبية للتدريب والعمل فيها الى جانب الدراسة النظرية في أحد المعاهد الفنية المتخصصة، ويستمر هذا التدريب والتأهيل في المتوسط لثلاث سنوات يتخرج بعدها المتدرب مؤهلا للانخراط في سوق العمل مباشرة. وبلغ عدد المنتسبين الى التدريب المهني، وفقا لبيانات مكتب الإحصاء الاتحادي، خلال العام ٢٠١٩م نحو ١,٣ مليون متدرب، و٦٤,٧ في المئة منهم رجال و٣,٣ في المئة نساء.

العوامل المؤثرة في نظام التعليم

والتدريب المهني الألماني

يتمتع نظام التعليم والتدريب المهني الألماني بسمعه دولية عالية خصوصا بعد الاثار السلبية لازمة المالية العالمية على سوق العمل، حيث تعد نسبة البطالة بين الشباب الألماني اقل منها بالمقارنة بنسبة البطالة بين الشباب في باقي الدول الأوروبية وهو ما يرجع الى جودة نظام التدريب المهني في ألمانيا وخصوصا نظام التعليم الجامعي والمهني المزدوج والذي يجمع بين التعليم النظري والتدريب والممارسة العملية. وعلى الرغم من السمعة

العالية لنظام التدريب المهني الألماني الا انه يجب إدراك حقيقة ان هناك عوامل اخري تؤثر على اقبال الشباب وعلى تزايد اعداد الملتحقين بهذا النظام، اذ يعد التغيير الديموغرافي في التركيبة العمرية للسكان في ألمانيا وشيخوخة المجتمع بسبب قلة عدد المواليد الجدد السبب الرئيسي في تراجع اعداد المقبلين على التعليم المهني والفني، هذا بالإضافة الى اتجاه الشباب نحو المؤهلات التعليمية الجامعية العليا بشكل متزايد وعزوفهم عن الاعمال المهنية والحرفية وهو ما أدى الى وجود اعداد كبيرة من أماكن التدريب الشاغرة في الشركات الخاصة وهو ما يمكن ان يؤدي الى انسحاب هذه الشركات من برامج التدريب المهني.

ضمان جودة التعليم المهني

تعمل ألمانيا على ضمان جودة التعليم المهني والفني وتطويره، ولهذا الغرض تم تأسيس المعهد الاتحادي للتعليم المهني Das Bundesinstitut für Berufsbildung وتقوم واجبات ووظائف هذا المعهد على تطوير نظام التعليم المهني وعلى وضع الأهداف الاستراتيجية بالتشاور والتباحث مع الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات والأطراف المعنية في المجتمع، كما يقوم المعهد بإجراء الدراسات والأبحاث على التعليم المهني وفقا للمعايير الاكاديمية. ويعد من وظائف المعهد الاتحادي للتعليم المهني إقرار المعايير والإجراءات اللازمة لضمان جودة التعليم والتدريب المهني في ألمانيا ليس فقط من اجل ضمان كفاءة وقدرة مخرجات هذا التعليم ولكن أيضا من اجل الحفاظ على جاذبية التعليم المهني والفني وتعزيزها بالنسبة للجيل الناشئ. تتنوع إجراءات ومعايير ضمان جودة التعليم المهني بداية من إقرار اللوائح والمعايير والقواعد القانونية المنظمة لهذا التعليم خصوصا ان التعليم الفني والمهني يعتمد على المشاركة بين المؤسسات الحكومية وشركات القطاع الخاص كما يقر المعهد أنظمة التدريب وإعادة التدريب على مستوى الدولة ويحدد المعهد أيضا مدة التدريب ومتطلبات الفحص وتحديد الحد الأدنى من التأهيل من الناحية المادية والزمنية.

الرعاية الاجتماعية والتعليم والرعاية الصحية بما يقرب من ١٠٦٦١ طالب وطالبة. كما تنمو اعداد المتدربين والمتدربات في التخصصات التجارية والاجتماعية وكذلك خدمات الإدارة العامة وعلوم التمريض.

تمثل جودة التعليم أحد الشروط الأساسية اللازمة لوجود اقتصاد قوي قادر على المنافسة، فمن ناحية يحتاج الاقتصاد الى العمالة المؤهلة والقادرة على إدارة عمليات الإنتاج المختلفة ومن ناحية أخرى يعتمد الاقتصاد على مخرجات التعليم ومؤسسات البحث العلمي للاستمرار في التطوير والابتكار والذي يحقق استدامة النمو وتعزيز القدرة التنافسية. ففي ألمانيا التي تمثل دولة رائدة في التصنيع والتصدير يصبح توافر نظام تعليم شامل ومتعدد الجوانب امر ضروريا وبديهيا، لا تسهم في تحقيقه مؤسسات الدولة فقط بل يشارك فيها أيضا وبنشاط مؤسسات القطاع الخاص في جانب التعليم وكذلك في جوانب التطوير والابتكار. ■

الألمانية مع الشركات في تنفيذها وتتركز شهادات النظام المزدوج في الهندسة المدنية تليها الهندسة الكهربائية بالإضافة الى العديد من المهن الفنية الأخرى مثل هندسة الالكترونيات وفني التمديدات المنزلية والتدفئة. وتشير الإحصاءات الرسمية لمعهد الاتحادي للتعليم المهني ان هناك اقبالا وتصاعدا في أعداد المقبلين والمسجلين في برنامج التعليم المزدوج كما تزداد المقاعد التي تقدمها الجامعات والشركات للشباب المنتسبين في هذا النظام، وقد وصل عدد طلاب التعليم المزدوج الى أكثر من ١٠٠ ألف طالب وطالبة. ووصل عدد العروض الجديدة التي تقدمها الشركات في إطار هذا النظام خلال العام ٢٠١٩م الى نحو ٤٨ ألف عرض. ويمثل حقل الاقتصاد أكبر الحقول التي تشهد اقبالا من قبل الطلاب الدارسين في نظام التعليم المزدوج حيث بلغ عددهم في العام ٢٠١٧م ٤٤٦٣١ طالب وطالبة فيما جاء عدد الطلاب الدارسين لتخصص الهندسة في المركز الثاني بنحو ٢٧٤١٠ طالب وطالبة وتخصص

كما يدخل ضمن مهام المعهد الاتحادي للتعليم المهني الاشراف على برامج التدريب وتقديم الاستشارات وهو المسؤول عن تقرير مدى ملاءمة المؤسسات والمدرسين، ويقوم بفحص عقود التدريب والاختبارات التي يتم إجراؤها لتقييم المتدربين.

النظام المزدوج للتعليم والتدريب

المهني Duales Studium

في مواجهة الميل المتزايد للشباب للتوجه نحو الدراسات الاكاديمية الجامعية وزيادة جاذبية التعليم المهني وكذلك من اجل تحسين مخرجات التعليم المهني والفني تم انشاء ما يسمى بالنظام المزدوج للتعليم المهني والفني، وهذا النظام من التعليم يقوم على المزج والربط بين التعليم الأكاديمي الجامعي وبين التعليم المهني معا للاستفادة من مزايا النظامين. ويتضمن هذا النظام المزدوج حاليا ما يقرب من ١٥٧ برنامجا متنوع تتشارك الجامعات التطبيقية



ENSURING OPTIMUM WATER QUALITY

The treatment of water as it comes into contact with surfaces of pipes, basins and vessels is critical to ensure the highest quality.

From industrial waste water management through to desalination and seawater processing plants, REMA TIP TOP offers a complete range of surface protection linings and coatings that ensure optimum water quality and protect our vital resource.





الصناعات الكيميائية في ألمانيا مساهمة فاعلة في الابتكارات والصادرات

تعد الصناعات الكيميائية (بما فيها الصناعات الدوائية) قطاعاً رئيسياً للاقتصاد الألماني وجزءاً لا يتجزأ من سلاسل وشبكات القيمة المضافة، وتوصف الصناعة أيضاً بأنها إحدى أكثر الصناعات المنتجة للابتكارات، هذا إلى جانب الدور التقليدي الذي تلعبه في الاقتصاد سواء من حيث الإيرادات المحققة أو نسبة الصادرات أو المساهمة في سوق العمل. وتشمل الصناعات الكيميائية بالمعنى الأوسع تلك الصناعات التي تتعامل بشكل حصري أو أساسي مع تحويل المواد الطبيعية وإنتاج المواد الخام الاصطناعية. ووفقاً لتوصيف مكتب الإحصاء الاتحادي، يدخل ضمن إطار الصناعات الكيميائية المصنوعون للمنتجات التالية: المواد الأساسية والمواد الكيميائية غير العضوية، المواد الخام والمواد الكيميائية العضوية، الأسمدة ومنتجات معالجة النباتات والمبيدات والبلاستيك والمطاط الصناعي، المنتجات الكيميائية الأخرى (المواد اللاصقة، الجيلاتين، المواد المساعدة في صناعة الجلود، المنسوجات، الأصباغ، الورق، مواد حماية المباني، المنتجات الكيماوية الضوئية، الصابون، مواد التنظيف، منتجات العناية الشخصية (مستحضرات التجميل)، المواد الحافظة، منتجات الألعاب النارية والمتفجرات. وتعد صناعة الأدوية والمستحضرات الصيدلانية فرع مهم من الصناعة الكيميائية، حيث تمثل المنتجات الصيدلانية أكثر من ٢٠ في المئة من إجمالي إنتاج قطاع الصناعات الكيميائية.

الاقتصادية الأكثر تشغيلاً للعمالة في القطاع الصناعي في ألمانيا بعد صناعة الآلات والمعدات، صناعة السيارات، الصناعات الكهربائية وصناعة المعادن إلى جانب صناعة الأغذية. تستثمر شركات القطاع ما يقرب من ٧ مليار يورو في ألمانيا، بيانات

أكثر من ١٨٦ مليار يورو العام ٢٠٢٠م، وهي بذلك تعد القطاع الاقتصادي الثالث من ناحية قيمة الإيرادات بعد صناعة السيارات وصناعة المعدات والآلات الصناعية. ويعمل في القطاع أكثر من ٤٦٤ ألف موظف، وهي بهذا أيضاً تحتل المركز السادس ضمن القطاعات

الأهمية الاقتصادية لقطاع

الصناعات الكيميائية

تعتبر الصناعات الكيميائية من أهم فروع الصناعة في ألمانيا حيث بلغت مبيعاتها

المنتجات الكيماوية من قبل فروع الصناعة الأخرى في عام ٢٠١٩م بنسبة ٣,٣ في المئة من مستوى العام السابق، في حين تراجع المبيعات الخارجية بنسبة ١,٧ في المئة.

في عام ٢٠٢٠م وما فرضته ازمة كورونا من صعوبات للقطاعات الاقتصادية المختلفة، ومنها الصناعات الكيماوية، خصوصا في مجال تراجع الطلب العالمي وانقطاع سلاسل التوريد، وعلى الرغم من الطلب الهائل على المطهرات والمعقمات، انخفض الإنتاج والمبيعات في القطاع في النصف الأول من العام، حيث تقلصت في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٠م، المبيعات بنسبة ٦,١ في المئة لتصل إلى ٩٦ مليار يورو.

ومع ذلك يرى اتحاد الصناعات الكيماوية الألمانية (VCI) ان الشركات الألمانية العاملة في القطاع استطاعت تجاوز عام الازمة بدون خسائر كبيرة بل واستطاعت استعادة جزء مهم من الأرباح في الربع الرابع من العام، حيث حققت العديد من الشركات مثل شركة BASF، احدى كبريات الشركات المصنعة للمواد الكيماوية في العالم، أرباحاً تفوق المتوقع خلال الربع الأخير من العام بمقدار الثلث. كما أعلنت شركة «Covestro» أن أرباحها السنوية سترتفع بنسبة تصل إلى ٢٥ في المئة عما كان متوقعا بفضل المبيعات القوية في الربع الأخير من العام ٢٠٢٠م. ووفقاً لتصريحاتها الخاصة، كان الربع الرابع هو أقوى ربع نهائي لشركة Lanxess AG، ومقرها مدينة كولونيا، منذ ثماني سنوات، حيث يتوقع المحللون أن تتجاوز أرباح الشركة خلال هذا الربع نسبة عشرة في المئة، مقارنة بنفس الفترة من الأعوام السابقة.

ويعود الوضع الجيد نسبياً للصناعات الكيماوية خلال ازمة كورونا الى ان شركات القطاع تم استثنائها من الاغلاق الاقتصادي الشامل، بالإضافة الى الطلب الخارجي العالي خلال النصف الثاني من العام، خصوصا من الصين والولايات المتحدة الأمريكية على المنتجات الكيماوية الألمانية، هذا الى جانب رفع الأسعار الذي قامت به شركات القطاع والتي أعلنت استعدادها لتوفير كافة احتياجات القطاعات الصناعية الأخرى، والتي تسعى

صناعة البلاستيك وصناعة السيارات وصناعة التعبئة والتغليف وصناعات البناء.

هيكل الصناعات الكيماوية

تنتمي حوالي ٢٠٠٠ شركة في ألمانيا إلى قطاع الصناعات الكيماوية، أكثر من ٩٠ في المئة منها عبارة عن شركات صغيرة ومتوسطة الحجم، أي الشركات التي يقل عدد موظفيها عن ٥٠٠ موظف. تولد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الصناعات الكيماوية ما يقرب من ثلث المبيعات وتوظف أكثر من ثلث الموظفين في الصناعة بأكملها. في الصناعات الكيماوية، لا تعتبر الشركات المتوسطة الحجم شركات منتجة أصلية للمنتجات الكيماوية، بل هي شركات صناعية وسيطة حيث تقوم بمعالجة المواد الكيماوية الأولية التي تصلها من الشركات الكبيرة، والتي تقوم هي بدورها في معالجتها بشكل أكبر وتحويلها الى منتجات نهائية. وتتخصص الشركات الصغيرة والمتوسطة في انتاج مواد كيماوية مثل الورنيش والدهانات والمواد اللاصقة والأثاث وتلميع الأحذية والمستحضرات الصيدلانية أو مواد التنظيف.

تطورات الصناعات الكيماوية

خلال ازمة كورونا

حتى قبل أزمة كورونا، لم تكن الشركات العاملة في صناعة الكيماويات والأدوية متفائلة جداً بشأن عام ٢٠٢٠م وتوقعت زيادات طفيفة في الإنتاج والمبيعات، ان كان عام ٢٠١٩م عاماً صعباً بالنسبة لقطاع الصناعات الكيماوية بسبب التباطؤ الاقتصادي العالمي والنزاعات التجارية بين الصين والولايات المتحدة، بالإضافة الى انخفاض الطلب المحلي أيضاً. حيث انخفض إنتاج الصناعات الكيماوية العام ٢٠١٩م بنسبة ٧,٤ في المئة مقارنة بالعام السابق. ويرجع جزء كبير من هذا الانخفاض الى تراجع مبيعات الادوية والتي تراجعت بنسبة ١٦,٥ في المئة، بينما تراجعت مبيعات بقية المنتجات الكيماوية بنسبة ٢,٥ في المئة. وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط العالمية الا ان أسعار المنتجين ارتفعت بنسبة ١ في المئة في عام ٢٠١٩م ككل. كما تراجع الطلب المحلي على



العام ٢٠١٨م، وبذلك تحتل المرتبة الثانية بعد صناعة السيارات في حجم الاستثمارات الداخلية. كما تعد الصناعات الكيماوية أحد القطاعات الثلاثة الأكثر ابتكاراً والأبحاث المكثفة ان تقوم شركات القطاع بإنفاق أكثر من ١٠ مليارات يورو كل عام على البحث والتطوير. كما تعد الصناعات الكيماوية من أكثر القطاعات تصديراً، حيث تحتل ألمانيا المركز الأول في هذا المجال على مستوى القارة الأوروبية والرابع على مستوى العالم بعد الصين والولايات المتحدة واليابان.

تنتج الصناعة الكيماوية مجموعة واسعة من المنتجات، بداية من مستحضرات التجميل إلى شراب السعال وألياف النسيج ومن المواد اللاصقة إلى الأسمدة، وغيرها من المنتجات التي تُستخدم في جميع مجالات الحياة. ويذهب حوالي ١٧ في المئة فقط من المنتجات الكيماوية مباشرة إلى المستهلك النهائي، بينما تتوجه ما يقرب من ٨٠ في المئة من منتجات الصناعة الى القطاعات الصناعية الأخرى المختلفة خصوصا في

واحدة من أكثر القطاعات الصناعية تلويثاً للبيئة والمناخ، سواء من خلال العديد من المنتجات الكيميائية النهائية او من خلال عمليات التصنيع وما ينتج عنها من مخلفات ومياه صرف سامة. ويتركز هذا التحدي في مدى قدرة القطاع على التقليل من انبعاثات الغازات السامة الى مستوى مقبول وكذلك معالجة مياه الصرف الصناعية شديدة التلوث. خصوصا وان ألمانيا والعالم يضع قوانين وسياسات صارمة للتقليل من المواد الضارة للبيئة، وهنا تبدوا الحلول التكنولوجية مطلوبة بشكل أكبر.

مستقبل الصناعات

الكيميائية في ألمانيا

تولي الحكومة الألمانية اهتماما كبيرا لضمان استمرار قطاع الصناعات الكيميائية كقطاع صناعي رائد في أوروبا وفي العالم، مع الأدراك ان القطاعات الصناعية والاقتصادية الأخرى لا يمكنها الاستغناء عن منتجات هذا القطاع. الا ان على القطاع ان يتكيف وان يتطور لضمان الانتقال الناجح للصناعات الكيميائية إلى إنتاج محايد مناخياً عالي الأداء وذو قدرة تنافسية على المستوى الدولي. وبتناسق وثيق مع أهداف «الاستراتيجية الصناعية ٢٠٣٠»، وخطة حماية المناخ ٢٠٥٠م، وبرنامج حماية المناخ ٢٠٣٠م، و «الصفقة الخضراء الأوروبية». وفي هذا السياق عقد وزير الاقتصاد الاتحادي بيتر التماير مؤتمرا افتراضيا للحوار ومناقشة مستقبل الصناعة ضم كبرى شركات الصناعات الكيميائية، ورابطة أصحاب العمل الاتحادية للمواد الكيميائية (BAVC) واتحاد التعدين والصناعات الكيماوية والطاقة (IG BCE) واتحاد الصناعة الكيميائية (VCI) أكد فيه على ان «حماية المناخ مهمة مركزية لجيلنا. نريد أن نكون محايدين مناخيا ونستمر في الحفاظ على قدرتنا التنافسية الدولية. وازداد الوزير الاتحادي ان الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة، مثل الصناعات الكيميائية، تواجه تحديات ارتفاع تكاليف الطاقة لذلك نريد العمل مع الصناعة لوضع خطة عمل ولتحديد المسار لصناعات كيميائية قوية ومحايدة مناخياً. ■



لذا تجد الشركات في هذا القطاع نفسها دائما في سباق من أجل تطوير منتجاتها وتطوير عمليات التصنيع المختلفة بما فيها الأتمتة بالإضافة الى الحاجة المستمرة إلى أحدث التقنيات وأكثر المتخصصين من علماء الطبيعة والمهندسين كفاءة من أجل الدفاع عن مكانتها في السوق العالمية.

من جهة أخرى تعد الإدارة وإعادة الهيكلة والتخصص في إنتاج مواد معينة من اهم التحديات التي تواجه شركات الصناعات الكيميائية، خصوصا خلال السنوات الأخيرة، وذلك لمواجهة التغيرات المستمرة في القطاع سواء من ناحية المواد المنتجة او من جهة المنافسة الشديدة التي يشهدها السوق العالمي، خصوصا من قبل الشركات الكبرى والتي تلقى معاملة تفضيلية من حكوماتها، كما هو الحال مع الشركات الصينية. وقد شهدت شركات القطاع عمليات اندماج كبيرة (Degussa, SKW)، وفي هذا السياق أيضا جرى فصل وتقسيم الشركات وجعلها أكثر تخصصاً من أجل التركيز على «المجالات الأساسية»، اذ على سبيل المثال قامت شركة Bayer للصناعات الكيميائية بفصل اقسام صناعة الادوية عن اقسام الزراعة وحماية المحاصيل بعد ان كانت ضمن قسم واحد تحت مسمى «علوم الحياة».

أحد اهم التحديات أيضا التي تهدد الصناعات الكيميائية في ألمانيا تتمثل في انها

الى تعبئة مخازنها الفارغة، لكن بسعر أعلى. ويتوقع اتحاد الصناعات الكيميائية ان تستعيد شركات القطاع مستوى انتاجها قبل الازمة مع نهاية العام ٢٠٢١م وبداية العام ٢٠٢٢م.

التحديات التي تواجه

الصناعات الكيميائية

مع الطيف الواسع من المنتجات والمواد التي تقدمها الصناعات الكيميائية للمستهلكين وفي الدرجة الأولى للقطاعات الصناعية الأخرى، تنشأ العديد من التحديات امام تطور هذه الصناعة والتي يمكن تركيزها في ثلاث تحديات أساسية: الأول يتمثل في الحاجة المستمرة للابتكار وتطوير الأدوات والمنتجات، ثانيا رفع الكفاءة الإدارية والتركيز على بعض التخصصات التنافسية خصوصا في الأسواق العالمية، ثالثاً التعامل مع قضية حماية البيئة والحد من اضرار الصناعات الكيميائية على المناخ.

وتتميز الصناعة الكيميائية بضغط مستمر للابتكار، بحيث ان أي شركة لا تستطيع مواكبة التقدم في هذه الصناعة تخرج من المنافسة وتتخلف بسرعة وتفقد الحصة السوقية. لذلك، يلعب البحث والتطوير في الصناعات الكيميائية دوراً بارزاً في الشركات، اذ ان تصنيع منتجات جديدة له تأثير كبير على استمرارية وزيادة الربحية.

THE ART OF ENGINEERING.



50+ years of engineering
and consulting excellence
in Middle East.



ضمانات التصدير (غطاء هيرميس) برامج الدعم الحكومي الألماني للاقتصاد

تعمل الحكومة الألمانية على دعم الاقتصاد والشركات الألمانية في مختلف القطاعات بطرق متنوعة، منها ما هو متعلق بالبنى التحتية اللازمة لأي نشاط اقتصادي مثل توفير الطرق والموانئ و إتاحة الطاقة بأسعار مناسبة وما هو مرتبط بتشغيل وتأهيل العمالة وتشجيع البحث العلمي، علاوة على البيئة القانونية الواضحة لإقامة النشاطات الاقتصادية وغيرها من العوامل التي تعمل الدولة على ضمان توفرها من أجل رفع كفاءة النشاط الاقتصادي، وهي الوظيفة الطبيعية والتي تقوم بها دول العالم الأخرى. إلا أن ألمانيا سياسات متميزة ومحددة للدعم المباشر للاقتصاد بشكل عام، وبشكل خاص دعم الصادرات والتي تسهم بما يقارب من ٤٠ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. من أهم الأدوات التي توفرها ألمانيا في دعم الصادرات هو برنامج ضمان ائتمان الصادرات للشركات المعروف باسم *Hermesdeckung* (غطاء هيرميس).

ضمانات التصدير

ضمانات ائتمان الصادرات أو تغطية Hermes يقصد به تغطية مخاطر التجارة الخارجية من خلال تأمين الصادرات لجمهورية ألمانيا الاتحادية لصالح المصدرين الألمان والبنوك ومؤسسات الائتمان. حيث يعد برنامج تأمين الصادرات الحكومي جزءاً مهماً من ترويج التجارة الخارجية الألمانية، إذ تحمي هذه الضمانات الشركات الألمانية من مخاطر عدم السداد من شركائها التجاريين الأجانب، سواء كان ذلك

مقابل الحصول على التغطية الائتمانية من الحكومة الاتحادية تتحمل الحكومة دفع تعويض لحامل وثيقة التغطية الائتمانية في مبلغ المطالبة المشمولة في حالة حدوث ضرر أو تخلف عن السداد.

وعند إقرار البرنامج في وقت مبكر من عام ١٩٤٩م، كلفت الحكومة الاتحادية شركتين خاصيتين، هما Euler Hermes SA و PricewaterhouseCoopers GmbH بإدارة ضمانات ائتمان الصادرات. ونظراً لأن Euler Hermes كانت في طليعة هذه

من خلال عدم دفع مستحقات هذه الشركات عائد لأسباب اقتصادية متعلقة بالعمل والمستورد الأجنبي أو كانت عائدة للظروف السياسية الناشئة في الدولة المستوردة.

تمتد خيارات التغطية على طول سلسلة القيمة بأكملها، بدأ من عملية الإنتاج إلى التسليم وحتى سداد القسط الأخير. وبقبول ضمان ائتمان التصدير، تقل مخاطر التخلف عن السداد إلى حد كبير بالنسبة للشركات أو البنوك الألمانية، حيث ومن خلال نسبة معينة تدفعها الشركة المصدرة

من خلال التأمين الخاص. اذ لا تدخل عوامل مثل ضعف النظام السياسي او الاضطرابات السياسية المفاجأة وغير المحسوبة ضمن اغطية التأمين التي تقدمها شركات التأمين الخاصة.

بالإضافة الى ذلك ووفقاً لنتائج أبحاث اقتصادية متعددة، استطاع برنامج ضمان الصادرات تحقيق أحد أهدافه الأساسية والمتعلق بتأمين الوظائف في ألمانيا، حيث اظهر تقرير خبراء من شركة Basler Prognos AG وبتكليف من وزارة الاقتصاد الاتحادية BMWi، ان برنامج ضمان التصدير ساهم في تأمين و ضمان ما بين ١٤٠ ألف و ٢١٠ ألف وظيفة سنوياً في ألمانيا، وتركزت هذه الوظائف بشكل رئيسي في مجالات صناعة الآلات ومعدات بناء المصانع، الصناعات الكيماوية، الهندسة الكهربائية، وقطاع الخدمات والذي يتضمن مجالات التخطيط، التطوير والاستشارات.

وفي هذا الجانب ووفقاً للحكومة الاتحادية، يلعب برنامج ضمان الصادرات دوراً مهماً أيضاً للبلدان المشتريتها نفسها. حيث ساعد هذا البرنامج في منح العديد من البلدان الأقل نموا الفرصة لاستيراد أحدث التقنيات من ألمانيا. حيث تشمل تغطية الصادرات وبنسبة تتجاوز ٧٦ في المئة قطاعات الشحن والتصنيع والطاقة والطائرات. كما تُتاح للعديد من البلدان النامية والاقتصادات الناشئة وبمساعدة برنامج ضمانات التصدير أن تمول وتنفذ مشاريع البنية التحتية وبالتالي إنشاء الأساس لتنميتها الاقتصادية.

الأثر المالي لبرنامج

ضمانات التصدير

أدى تزايد عدم اليقين السياسي والاقتصادي في أسواق التصدير المهمة إلى زيادة مساهمات ضمانات ائتمان الصادرات من الحكومة الاتحادية بشكل متواصل حيث وصلت قيمة هذه الضمانات خلال العام ٢٠١٨م الى ١٩,٨ مليار يورو وبنسبة زيادة ١٧,٤ في المئة مقارنة بالعام السابق، كما

الى جانب ذلك ومن أجل تجنب الاخلال بشروط المنافسة المتساوية والتي يثيرها اختلاف أنظمة تمويل الصادرات الحكومية وأنظمة تأمين الصادرات داخل دول الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) التزمت هذه الدول بالامتثال لشروط إطار معينة للحماية والتمويل التي تقدمها الدولة لأعمال التصدير. بالإضافة إلى وجود لوائح منسقة في الاتحاد الأوروبي ملزمة للدول الأعضاء في الاتحاد. وتتمثل إحدى المهام الأساسية لوزارة الاقتصاد والطاقة الاتحادية BMWi في تطوير وتكييف القوانين واللوائح المحلية مع اللوائح الدولية والأوروبية وذلك لضمان أن تكون المنافسة بين المصدرين في مختلف دول الاتحاد قائمة على سعر وجود منتجات التصدير وليس على مستوى الدعم الحكومي.

الأهمية الاقتصادية لبرنامج

ضمانات التصدير

يحمي غطاء هيرميس الشركات الألمانية المصدرة من تخلف عملائها عن السداد لأسباب اقتصادية أو سياسية عند التسليم في الأسواق الصعبة وعالية المخاطر. وبحيث يمكنهم هذا الغطاء من فتح أسواق جديدة، حتى تلك ذات المخاطر العالية، وكذلك الحفاظ على العلاقات القائمة فعلاً مع العملاء. وتساعد ضمانات ائتمان الصادرات الشركات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص على فتح الأسواق التي يصعب الوصول إليها والحفاظ على العلاقات التجارية في الأوقات الصعبة. لذلك فان هذا البرنامج عنصر أساسي في تعزيز التجارة الخارجية الألمانية. وبشكل أساسي تمنح تغطية Hermes المصدرين الألمان خيار حماية أنفسهم ضد المخاطر السياسية (مخاطر الدولة) الى جانب الحماية ضد المخاطر الاقتصادية (مخاطر العملاء). حيث تعتبر الحكومة الاتحادية أن تدخل الدولة ضروري في هذه الحالات، حيث، وبشكل خاص، لا يمكن تغطية المخاطر السياسية على الصادرات إلى دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الشراكة حتى يومنا هذا، فإن مصطلح Hermesdeckung قد رسخ نفسه في عالم الأعمال.

إجراءات الحصول على

ضمانات التصدير

تتم معالجة الطلبات المقدمة من الشركات للحصول على ضمانات ائتمان الصادرات بواسطة شركة Euler Hermes نيابة عن الحكومة الاتحادية، بينما تتولي لجنة وزارية مختصة البت في المصادقة على التغطية الائتمانية للصادرات وقبول طلب الحصول عليها. وتتكون هذه اللجنة الخاصة من ممثلين عن الوزارة الاتحادية للاقتصاد والطاقة بالإضافة الى ممثلين عن وزارة المالية الاتحادية (BMF) ووزارة الخارجية ووزارة التعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، ويتم اتخاذ قرارات اللجنة الوزارية المعروفة اختصاراً بـ IMA بالإجماع. وبشكل عام يمكن لجميع شركات التصدير الموجودة في ألمانيا الحصول على ضمانات ائتمان الصادرات ولكن وفق حزمة من الشروط تتضمن التالي:

- مصلحة الدولة الخاصة في تنفيذ أعمال التصدير
- تصنيف أعمال التصدير المطلوب تغطيتها على أنها جديرة بالتمويل
- المقبولية من حيث المخاطر
- الجدارة الائتمانية للشريك الأجنبي
- قبول المخاطر السياسية
- صياغة العقود بالشروط المعتادة في التجارة الخارجية

بالإضافة الى ذلك تعتبر القضايا البيئية والمسؤولية الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان جوانب مهمة عند قبول طلب الحصول على ضمانات التصدير، الى جانب مراعاة سياسات الضمانات الوقائية للبنك الدولي، ومعايير الأداء الخاصة بمؤسسة التمويل الدولية (IFC) والمبادئ التوجيهية بشأن البيئة والصحة والسلامة لمجموعة البنك الدولي.

كبير على ما إذا كانت المعاملات والصفقات الفردية الكبيرة مغطاة أم لا.

وخلال السنوات الأخيرة، تراوح الحجم السنوي لتغطية الصادرات الألمانية للعالم العربي ما بين ٢,٥ و٤ مليار يورو. وتعد نسبة تغطية الصادرات الألمانية الى الدول العربية من الحجم الكلي لتغطية الصادرات الألمانية أعلى بكثير من المتوسط العالمي لمعاملات التصدير التي تغطيها شركة Hermes. وتمتد عمليات تصدير السلع والخدمات التي يغطيها برنامج (غطاء هيرميس) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية، والتي تتركز بشكل أكبر على قطاعات النقل والبنية التحتية والطاقة.

وبالرغم من ان ضمانات ائتمان الصادرات التي تقدمها الحكومة الألمانية تتاح بشكل عام لشركات التصدير وبنوك تمويل الصادرات الموجودة حصراً في ألمانيا، بغض النظر عن حجم الشركة أو مبلغ العقد الذي سيتم تغطيته، وفق شروط معينة، الا ان المستوردين يستفيدون أيضاً من هذه الضمانات، حيث تسهل ضمانات ائتمان الصادرات على المشتريين الأجانب تمويل الصفقة، إذ ومع تصنيف الحكومة الألمانية الائتماني العالي، تنخفض مخاطر الائتمان بدرجة كبيرة، وهو ما يكون له تأثير إيجابي على شروط التمويل، والذي تستفيد منه أيضاً الشركات الأجنبية، والذي يمثل أيضاً بديلاً نموذجياً لهذه الشركات عن القروض المحلية في بلدانها.

كما قدمت وزارة الاقتصاد الاتحادية الألمانية بداية من العام ٢٠٢٠م، لمستوردي البضائع الألمانية خدمة (غطاء خط التسوق)، والذي هو شكل خاص من غطاء الائتمان المالي والذي يركز بشكل متعمد على المستوردين. وعلى عكس غطاء الائتمان المالي الكلاسيكي، الذي يحمي البنوك من خطر عدم دفع القروض الناتجة عن تمويل معاملات تصدير السلع الألمانية، تستخدم الحكومة الألمانية غطاء خط التسوق لحماية خط الائتمان للعميل الأجنبي. وتهدف خدمة تغطية خط التسوق للمشتريين الأجانب منحهم حافزاً إضافياً لاستيراد البضائع المصنعة في ألمانيا. ■



الى ٧٢٨ مليون يورو بزيادة كبيرة عن العام السابق والتي بلغت ٤٣٠ مليون يورو تقريبا وذلك نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية في فنزويلا والتي ادت الى عدم قدرتها على سداد قرض ضمانته الحكومة الألمانية عام ٢٠١٢م. في الاتجاه الأخر ارتفعت عائدات الحكومة الألمانية من برنامج ضمان التصدير خلال العام ٢٠١٨م ليصل الى ١٦٦,٤ مليون يورو وبزيادة بنسبة ١٨ في المئة مقارنة بالعام ٢٠١٧م. وبشكل إجمالي لم يشهد برنامج تأمين ائتمان الصادرات الألماني عجزاً منذ عام ٢٠٠٦م، وبلغت قيمة العائدات التراكمية منذ ذلك ما قيمته ٥,٧ مليار يورو، وهو ما يثبت قدرة البرنامج على دعم جزء من أعماله بشكل ذاتي.

انعكاسات غطاء هيرمس على التبادل التجاري العربي الألماني

تعد المنطقة العربية سوقاً مهماً للصادرات الألمانية التي تغطيها شركة Hermes، حيث ان الطلب على تغطية عمليات التسليم والخدمات في المنطقة مرتفع بشكل تقليدي، ومع ذلك، فإن مستوى تغطية الصادرات الى المنطقة يخضع لتقلبات قوية ويعتمد إلى حد

ارتفعت قيمة هذه الضمانات أيضاً في العام ٢٠١٩م لتصل الى ٢١ مليار يورو وهو ما يمثل زيادة بنسبة ٦ في المئة مقارنة بالعام ٢٠١٨م وكذلك تمثل قيمة هذه الضمانات ما نسبته ١,٦ في المئة من إجمالي قيمة صادرات ألمانيا خلال العام ٢٠١٩م والتي تجاوزت ١٣٣٠ مليار يورو. وبلغت حصة ضمان تأمين الصادرات الذي قدمته الحكومة الاتحادية للصادرات إلى البلدان النامية، بما في ذلك بلدان وسط وشرق أوروبا وبلدان رابطة الدول المستقلة، حوالي ٧٥ في المئة من إجمالي قيمة برنامج تأمين الصادرات في عام ٢٠١٩م.

وارتفعت في العام ٢٠١٨م قيمة ضمان تأمين صادرات الشركات الألمانية الى افريقيا من ١,١ مليار يورو الى ١,٨ مليار يورو، كما ارتفعت قيمة هذا الضمان خلال نفس العام الى دول الشرق الأوسط بنسبة ٣١ في المئة والى بقية الدول الاسيوية بنسبة ٢٣ في المئة. وبالمقارنة بين البلدان حصلت أعمال التصدير إلى روسيا على ضمانات بقيمة ٢,٥ مليار يورو، تليها الصادرات الى تركيا والولايات المتحدة بحوالي ١,٨ مليار يورو لكل منها.

وفي نفس السياق ارتفعت قيمة مدفوعات التعويضات الحكومية خلال العام ٢٠١٨م



الاستحواذ في الاقتصاد الألماني جاذبية متزايدة للشركات الألمانية لدى المستثمرين الدوليين

قطاعات اقتصاداتها، ناهيك عن عمليات نقل التكنولوجيا والخبرات التي تنتج عن عمليات الاستحواذ التجاري والتي تمثل في كثير من الأحيان الهدف الأساسي من عمليات الاستثمار في صفقات الاستحواذ والسيطرة على إدارة الشركات الأجنبية.

في الجانب الآخر تعد صفقات الاستحواذ بالنسبة للشركات المبيوعة عملية ضخ مزيد من رأس المال والسيولة النقدية من أجل تمويل عمليات التوسع في النشاط والإنتاج وفتح أسواق جديدة أو كذلك في إطار تطوير الإنتاج أو إضافة منتجات جديدة إلى خط التصنيع. من جهة أخرى تعد عملية بيع الشركات أو جزء كبير من أسهمها عملية انقاذ لهذه الشركات من صعوبات مالية تواجهها أو حتى، في كثير من الحالات،

تعد عمليات وصفقات الاستحواذ ظاهرة اقتصادية عالمية لا تقتصر على دولة دون أخرى، وإن كانت تأخذ في بعض الأوقات شكلاً أكثر كثافة وحضوراً في بعض القطاعات أو الاقتصاديات، كما هو حاصل في الوقت الحاضر في ألمانيا، والتي لا تقتصر فيها عمليات وصفقات الاستحواذ على المستثمرين المحليين بل تشمل أيضاً المستثمرين من دول العالم المختلفة. وبالمجمل تمثل صفقات الاستحواذ ظاهرة اقتصادية لها مردوداتها الإيجابية بشكل عام على حركة الاقتصاد وتطور قطاعاته المختلفة، فظهور مجموعات اقتصادية عملاقة ذات قدرات مالية وصناعية كبيرة سينعكس بالضرورة على نمو الاقتصاد الكلي وعلى تحسين شروط المنافسة وعمليات التطوير حتى مع وجود مخاطر تسرب التكنولوجيا للاقتصاديات المنافسة.

الشركات والمؤسسات التي يتبعونها، فهي تتيح لهم كذلك توسيع عملياتهم التجارية وفتح أسواق جديدة سواءً لنشاطاتهم أو حتى للخدمات والسلع التي تنتجها شركاتهم الأصلية، خصوصاً في مواجهة الإجراءات الحمائية التي تتبعها بعض الدول للحفاظ على القدرة التنافسية للشركات والمؤسسات المحلية العاملة في مختلف

عمليات الاستحواذ:

إيجابيات ومخاطر

تمثل عمليات الاستحواذ بالنسبة للمستثمرين عمليات ذات عائد اقتصادي عال، فبالإضافة إلى أنها تمثل توظيفاً مجدياً ومجزياً للفوائض المالية التي حققتها

بشكل متزايد إلى ألمانيا، الأمر الذي يرفع التوقعات بحصول طفرة حقيقية في الصفقات الضخمة للاستحواذ على العديد من الشركات الألمانية في عام ٢٠٢١م. حول ذلك يؤكد Joachim Ringer، الرئيس المشارك للخدمات المصرفية الاستثمارية في مصرف Credit Suisse في ألمانيا والنمسا، إنه خلال النصف الأول من العام الجاري «من الممكن إجراء صفقتين إلى ثلاث صفقات كبيرة تتجاوز قيمتها ١٠ مليار يورو، حيث يتحد العديد من المستثمرين الماليين لتقديم عطاءات مشتركة». وتتداول الدوائر المالية أسماء شركة Bilfinger للصناعة وشركة تجارة الصلب Klöckner وشركة Reebok إحدى الشركات الفرعية لشركة Adidas كأهداف استحواذ محتملة.

وبينما تتجه العديد من صناديق الاستثمار، والتي شهد نشاطها تراجعاً خلال جائحة كورونا، فرصاً كبيرة لعقد صفقات للاستحواذ أو شراء جزء كبير من أسهم الشركات الألمانية، حيث تشير تقديرات مجموعة بوسطن الاستشارية Boston Consulting Group، إلى أن أكثر من ١٠٠ شركة ألمانية تمثل هدفاً لصفقات استحواذ المستثمرين الناشطين، ويتوقع الخبراء موجة حقيقية من الصفقات الجديدة للاستحواذ ولشراء أسهم الشركات خلال العام ٢٠٢١م اعتماداً على الأسباب التالية:

١- الضغط من قبل المساهمين النشطاء

صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة تكون مستعدة للشراء عندما يضغط المساهمون النشطون على أعضاء مجلس إدارة الشركات أو المجموعات التجارية أو الصناعية المساهمين فيها للتركيز على النشاط الأساسي للشركة أو المجموعة، مما يتيح بيع أجزاء من المجموعة. ويفترض مستشارو مجموعة بوسطن إلى أن ٩٠ في المئة من التكتلات الصناعية والتجارية معرضة لضغوط المساهمين بها، ويتم تقديم مثال شركة Bayer كنموذج لذلك، حيث تركز المجموعة على ثلاث

يزال امراً غريباً على المستثمرين القادمين من بيئات عمل تسري فيها شروط مختلفة للعلاقة بين صاحب العمل والعامل وهو الأمر الذي يسري كذلك على البحث العلمي ودعم الابتكار حيث يعد البحث العلمي جزء رئيسياً في تركيب وبنية اغلب الشركات الصناعية والتقنية، بالإضافة إلى أنه يُعد احد الوظائف الأساسية التي تقوم بها الشركات في اطار الاقتصاد الألماني ودعم قدرته التنافسية، وهو الأمر الذي قد لا يحظى بنفس درجة الأهمية والأولوية في اقتصاديات أخرى تركز على الكم قبل الكيف في منتجاتها.

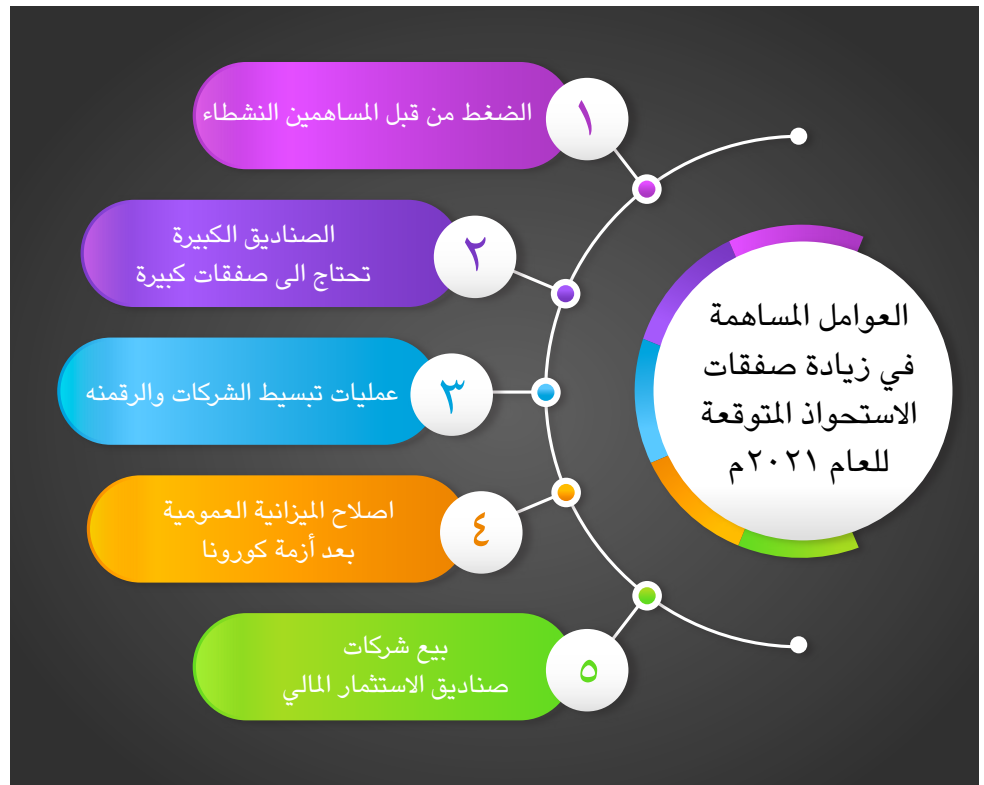
الصفقات المتوقعة للاندماج والاستحواذ على الشركات في

ألمانيا عام ٢٠٢١م

بعد ذروة أزمة كورونا في العام ٢٠٢٠م وتراجع حجم صفقات الاندماج والاستحواذ على الشركات توافر لدى المستثمرين الماليين في جميع انحاء العالم ما يقرب من ٧٥٠ مليار دولار، وهم يبحثون بشكل عاجل عن فرص الاستثمار، ويتطلعون

منفذ للنجاة وحماية للشركات من مخاطر الإفلاس. وبشكل عام فإن الاستثمارات الأجنبية في أي اقتصاد سواء أتت في شكل استثمارات مباشرة في انشاء مشاريع ومؤسسات جديدة أو أتت في شكل صفقات استحواذ وسيطرة على مؤسسات وشركات قائمة فعلاً، فإنها تمثل عنصراً إيجابياً يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي وفي الحفاظ على الوظائف وكذلك في خلق فرص عمل جديدة. إلا أن صفقات الاستحواذ التجاري لا تخلو من مخاطر وسلبات ليس اقلها عمليات التهرب الضريبي، إلى جانب مخاطر حصول دول اجنبية على مزيد من النفوذ والقدرة على التأثير في الاقتصاد المحلي، ويبدو النموذج الصيني هنا أبرز مثال على وجود هكذا محاذير على صفقات الاستحواذ خصوصاً إذا علمنا ان الجزء الأكبر من الاستثمارات الصينية في ألمانيا تأتي من شركات اما انها تتبع الحكومة الصينية مباشرة او انها مدعومة منها.

وعلى الرغم من شمول صفقات الاستحواذ على بنود تقضي بحماية الوظائف والعاملين الا ان المستوى الذي وصلت اليه حقوق العمال في ألمانيا خاصة والغرب عموماً ما



حدة اضرار كورونا على اعمالها. وتبدو هنا الشركات العاملة في قطاع السياحة وقطاعي المطاعم والبيع بالتجزئة بالإضافة الى شركات الطيران الأكثر ترشيحا لعمليات إعادة الهيكلة وكذلك بيع جزء من أسهمها او بيع الشركة بالكامل للمستثمرين الماليين.

٦- بيع شركات صناديق الاستثمار المالي

خلال العام ٢٠٢١م لا يتوقع أن يقوم كبار المستثمرين الماليين بالشراء فقط بل سيقومون ببيع الشركات او جزء من أسهم الشركات التي يمتلكونها أيضا اما عن طريق الاكتتاب العام او عن طريق بيع الشركات الى صناديق استثمارية أخرى. وتبرز كمثال في هذا الجانب النوايا الخاصة بعملية طرح أسهم شركة Suse المصنعة للبرمجيات والتي تمتلكها شركة الاستثمار المالي EQT وللاكتتاب العام خلال هذا العام. كذلك نية شركة الأسهم الخاصة BC Partners لبيع شركة Ceramtec المختصة في صناعة السيراميك.

ونظرا لهذه العوامل والأسباب يتوقع الخبراء مستوى مرتفعاً جداً من النشاط من صناديق الأسهم الخاصة ومن المستثمرين الماليين في الأشهر المقبلة من العام ٢٠٢١م في ألمانيا والذي سيشمل جميع الصناعات والتي تعتبر فرصا استثمارية خصوصا في قطاعات البرمجيات والرعاية الصحية والتجارة الإلكترونية والتكنولوجيا الطبية.

ووفقاً لمعهد الاندماج والاستحواذ والتحالفات الدولي (IMAA)، بلغ عدد صفقات الاستحواذ وشراء الشركات في السوق الألماني، سواء من مستثمرين محليين او دوليين، خلال العام ٢٠٢٠م نحو ١٨٨٠ صفقة، وبقيمة تقدر بحوالي ٩٣,٢ مليار دولار أمريكي، كما بلغت نسبة استحواد أو شراء أسهم الشركات في ألمانيا من قبل صناديق الاستثمار المالي العالمية نحو ٣٥ في المئة من اجمالي صفقات الاستحواذ وشراء الأسهم في السوق الألماني. وتعد عملية شراء قسم المصاعد في شركة Thyssen-Krupp الألمانية بقيمة ١٨,٨ مليار دولار أكبر صفقة استحواد اجنبية على شركة ألمانية في العام ٢٠٢٠م. ■

٧٥٠

مليار دولار

حجم المبالغ المتوفرة لدى المستثمرين الماليين في جميع أنحاء العالم بسبب أزمة كورونا في العام ٢٠٢٠م

لإبرام صفقات استحواد او شراء نسبة كبيرة من الأسهم في هذه الشركات. كما يمثل تقسيم شركة سيمنس الى ثلاث شركات مستقلة (سيمنس للتقنيات الطبية، سيمنس للطاقة، سيمنس للصناعة) خلال السنوات الماضية مثلاً واضحاً لذلك.

٤- الرقمنة

يركز المستثمرون الماليون بشكل متزايد على الصفقات المتعلقة بالرقمنة أو التقنيات المتجددة. حيث وبعده ٥٧ صفقة، كانت معظم صفقات شراء الأسهم الخاصة في ألمانيا في عام ٢٠٢٠م في مجال تكنولوجيا المعلومات، تليها ٤٠ صفقة في القطاع الصناعي. ووفقاً للخبراء، تتطلع صناديق الاستثمار في الأسهم الخاصة بشكل متزايد إلى شركات التكنولوجيا في عام ٢٠٢١ بالإضافة كذلك الى المنصات الرقمية.

٥- إصلاح الميزانية العمومية بعد أزمة كورونا

على الرغم من الدعم الحكومي، سيكون عام ٢٠٢١م عام جرد الشركات للأضرار الناجمة عن أزمة كورونا. وهنا سيستهدف المستثمرون الماليون الشركات التي عانت بشكل أكبر والتي تحتاج الى ضخ مزيد من الأموال في راس مالها لتجاوز او تخفيف

نشاطات اقتصادية وصناعية وهي الأدوية وصحة المستهلك وحماية المحاصيل. ويرغب المستثمرون النشطين في أن تركز الشركة على قطاع الأدوية.

٢- الصناديق الكبيرة تحتاج إلى صفقات كبيرة

ان عدم وجود عائدات مجزية لصناديق الاستثمار الأساسية مثل صناديق التقاعد وشركات التأمين اتاحت تدفق مزيد من الأموال للاستثمار في شراء الأسهم في الشركات وفي عمليات الاستحواذ عليها. لهذا تمتلك شركات ومجموعات الاستثمار المالي الكبرى مثل Blackstone وCVC وCarlyle وApollo وEQT عشرات المليارات من الأموال في متناول اليد. ويتزايد الضغط على هذا الشركات بسبب ان الصناديق الأساسية للاستثمار تتوقع عائدات كبيرة لرأس المال الذي ضخته في هذه الشركات وتتوقع منها عقد صفقات ضخمة للاستحواذ على الشركات او شراء نسبة كبيرة من أسهمها. وتمثل شركة Bilfinger للخدمات الصناعية الألمانية أحد اهم أهداف الشركات الاستثمارية المالية العالمية الى جانب شركة Klöckner لتجارة الصلب خصوصا بعد قيام الشركة برقمنة جزء كبير من اعمالها. كما تمثل شركة Reebok، احدى شركات علامة اديداس لصناعة المستلزمات والسلع الرياضية، والتي تحسنت ربحيتها بشكل كبير خلال العام ٢٠١٩م أحد الشركات التي تسعى العديد من شركات وصناديق الاستثمار المالي الى الاستحواذ عليها.

٣- عمليات تبسيط الشركات

تعاني عدد من الشركات والمجموعات الصناعية من تعقيد وتعدد أنشطتها واعمالها وهو ما يعيق في كثير من الحالات تطوير هذه الاعمال، ولذلك تولد اتجاه لتبسيط اعمال الشركات وجعلها أكثر تخصصا عبر بيع بعض افرعها او اقسامها المتخصصة. وفي هذا الاطار يأتي بيع قسم المصاعد في Thyssen-Krupp كأحدث معلم في تبسيط هياكل المجموعة الصناعية في ألمانيا. ويتيح تبسيط أنشطة الشركات وفصلها عن النشاط الرئيسي فرصة لأسواق المال والمستثمرين



الشركات الناشئة ورواد الاعمال ألمانيا توفر بيئة مناسبة للنجاح والنمو

تلعب الشركات الناشئة ورواد الاعمال دورا هاما في تطوير الاقتصاد والرفع من قدرته الابتكارية، علاوة على المرونة التي توفرها هذه الشركات والقدرة على تعزيز التنافسية، حيث ان اغلب رواد الاعمال الجدد يركزون انشطتهم في مجال الرقمنة وتكنولوجيا المعلومات وتقديم الحلول المبتكرة والتطورات التكنولوجية المتعلقة بها مثل الذكاء الصناعي. وفي ضوء التطورات المتسارعة في هذا المجال والتقدم الذي تسجله اقتصاديات العديد من دول العالم، تلعب الشركات الناشئة دور محوري للحفاظ على تميز الاقتصاد الألماني في إطار المنافسة المحتدمة في السوق العالمي.

تعريف الشركات الناشئة

يعد مصطلح الشركات الناشئة / رواد الاعمال (Startup) مصطلح حديثا نسبيا في عالم الاقتصاد، وهو يُوْشر الى تأسيس شركة بفكرة عمل مبتكرة واحتمال نسبة نمو مرتفعة، وغالبا ما تتعامل الشركات الناشئة مع سوق جديد أو تقوم بإنشاء هذا السوق، بنموذج أعمال فعال وقابل للتطوير. وبناءً على هذا فان معظم الشركات الناشئة حديثاً هي شركات لا يزيد عمرها عن عشر سنوات وتتمتع بإمكانيات نمو وتوسع كبيرة وتعمل في الغالب في الاقتصاديات والأسواق التي تضع في أولوياتها الذكاء

وبسبب المخاطر العالية التي ينطوي عليها تأسيس شركة ناشئة في مجال جديد، لا يتم تنظيم تمويل أنشأ وتطوير الشركات الناشئة غالباً من خلال البنوك التقليدية، ولكن من خلال بنوك التنمية أو أشكال التمويل المبتكرة مثل رأس المال الاستثماري المخاطر والتمويل الجماعي.

مميزات الشركات الناشئة في

ألمانيا

وفقا لبيانات بنك إعادة الاعمار الألماني KfW ارتفع عدد الشركات الناشئة التي

الصناعي والرقمنة. ويعتمد نجاح الشركات الناشئة بالأساس على القدرة الابتكارية، المرونة، الحداثة والتسلسل الإداري الهرمي المسطح. ومن اجل ان ينطبق مصطلح شركة ناشئة على أي مؤسسة او شركة تم تأسيسها حديثاً، يجب توافر ثلاثة معايير أساسية:

- « تأسيس شركة مع قيد في السجل التجاري
- « نموذج عمل أو منتج أو خدمة مبتكرة
- « إمكانات نمو عالية

نقطة بينما كان المعدل بالنسبة للشركات الأمريكية ٩,٩ نقطة وللشركات الآسيوية ٩,١ نقطة.

ويرى المستثمرون إمكانية ربح عالية بشكل خاص في الشركات المتخصصة في توفير مساحات تخزين سحابية لشركات قطاع الصناعة وكذلك في الشركات المتخصصة بتقديم الحلول البرمجية للشركات متوسطة الحجم. وفي هذا المجال «تأتي أغلب الشركات الرائدة من أوروبا» بحسب Luciana Lixandru مديرة مكتب شركة الاستثمارات الأمريكية Sequoia Capital في أوروبا.

لقد أدرك المستثمرون الأمريكيون على وجه الخصوص نقاط القوة في أوروبا منذ وقت مبكر، حيث ضاعفت أكثر من ٣٠ شركة أمريكية للاستثمار في راس المال، منذ العام ٢٠١٠م، نسبة الشركات الأوروبية في محافظها الاستثمارية من متوسط أربعة إلى تسعة في المئة. كما تضاعف عدد صفقات الاستثمار أيضا خلال نفس الفترة بثلاث اضعاف من ٨ صفقات إلى ٢٥ صفقة، ويعود ذلك ليس فقط بسبب العوائد الأعلى، ولكن أيضا بسبب نسبة المخاطر الأقل بالمقارنة مع الشركات الأمريكية.

الشركات الألمانية والأوروبية الناشئة أكثر ربحية: فيما يتعلق بما يسمى «كفاءة رأس المال» أظهرت الشركات الألمانية والأوروبية قدرتها على تحقيق عائدات أكبر، حيث مقابل كل يورو مستثمر، حصل المستثمرون في الشركات الناشئة في أوروبا، التي تم بيعها بنجاح أو إدراجها في سوق الأوراق المالية على متوسط عائد يتراوح بين سبعة إلى اثني عشر يورو، بينما في الولايات المتحدة بلغ متوسط العائد من أربعة إلى عشرة يورو، وفي آسيا من ثلاثة إلى تسعة يورو فقط. وعلى هذا تطورت كفاءة رأس المال في أوروبا بدرجة أعلى من الولايات المتحدة وآسيا وبالتالي يمكن استخدام الأموال بشكل مربح في قطاع الشركات الناشئة الأوروبي أكثر من بقية الدول.

ويرجع الخبراء تفوق الشركات الأوروبية الناشئة في هذا المجال إلى ان العديد من

تأسيس مشاريع رواد الاعمال، حيث بلغت نسبة الشركات الناشئة التي تم تأسيسها من قبل شخص واحد ٢٣,٣ في المئة من مجموع هذه الشركات، ومن شخصين ٣٤,٨ في المئة، ومن ثلاثة اشخاص ٢٥,٥ في المئة، وهو ما يعني ان ٨٢,٦ في المئة من الشركات الناشئة في ألمانيا تم تأسيسها من ٣ اشخاص او أقل. وقد بلغ متوسط عدد مؤسسي الشركات الناشئة في ألمانيا خلال العام ٢٠٢٠م ٢,٤ شخص، بينما بلغ متوسط عدد الموظفين في هذه الشركات، بدون احتساب عدد المؤسسين، ١٤,٣ موظف لكل شركة ناشئة.

ويملك ٨١,٧ في المئة من رواد الاعمال في ألمانيا شهادة جامعية عليا، اذ ان كل رابع مؤسس شركة ناشئة لديه شهادة ماجستير (٢٧,٨ في المئة)، كما يمتلك ٢٠,١ في المئة منهم شهادة دبلوم عالي، ما بعد البكالوريوس، فيما يمتلك ٢٠,٨ في المئة من رواد الاعمال هؤلاء شهادة بكالوريوس، كما حصل ١٣,٠ منهم على شهادة الدكتوراة. ويمثل تخصص إدارة الاعمال والاقتصاد التخصص الأكثر انتشارا بين رواد الاعمال وبنسبة ٢٨,٦ في المئة، يليه تخصص الهندسة بنسبة ١٨,٥ في المئة، اما نسبة ١٥,١ في المئة من مؤسس الشركات الناشئة فقد كان تخصصهم في البرمجة وعلوم الحاسوب والرياضيات. بينما تبلغ نسبة الحاصلين على شهادة في العلوم الطبيعية ٩,٥ في المئة وفي العلوم الاجتماعية والأدبية ٧,١ في المئة.

الشركات الناشئة في ألمانيا

وأوروبا أكثر ربحية واقل عرضة

للفشل

اظهر أحدث تحليل للبيانات الخاص بالشركات الناشئة ان الشركات الألمانية والأوروبية التكنولوجية الناشئة أكثر ربحية للمستثمرين واقل عرضة للفشل من نظيرتها الأمريكية والآسيوية، وهو ما جعلها أكثر جاذبية للمستثمرين، فخلال الخمس سنوات الماضية بلغ معدل الربحية للشركات الناشئة في أوروبا مستوى ١١,٩



تعمل في مجال الابتكار في ألمانيا العام ٢٠١٨م، إلى أكثر من ٧٠ ألف شركة ناشئة، أي بزيادة قدرها ١٠ آلاف شركة مسجلة العام ٢٠١٧م، ونحو ٥٤ ألف شركة ناشئة في عام ٢٠١٦م، وبحسب دليل الشركات الناشئة الذي أصدره اتحاد الشركات الناشئة في ألمانيا Bundesverband Deutsche Startups e. V. عام ٢٠١٩م، فان الجزء الأكبر من الشركات الناشئة تعمل في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات وبنسبة ٣٠,٢ في المئة من مجموع هذه الشركات، فيما يأتي قطاع المواد الغذائية والاستهلاكية في المركز الثاني من حيث كثافة عدد الشركات الناشئة وبنسبة ١٠,٦ في المئة، ومن ثم قطاع الطب والعلوم الصحية بنسبة ٨,٥ في المئة، كما تتخصص ٦,٧ في المئة من الشركات الناشئة الألمانية في قطاع السيارات والنقل والمواصلات.

وتتميز الشركات الناشئة في ألمانيا بأن المبادرة الفردية تلعب الدور الرئيسي في

الناشئة بنظيراتها الأمريكية، واستطاعت ألمانيا تجاوز الولايات المتحدة أيضا في هذا المجال. وتشير التقارير الصادرة عن مؤسسات مالية واستثمارية متخصصة مثل McKinsey و Mattermark و Dealroom إلى نتائج واستنتاجات مماثلة.

ويؤكد توبياس هينز، خبير الشركات الناشئة في شركة McKinsey ان متوسط معدل نجاح الشركات الناشئة في ألمانيا أعلى من متوسط نجاح الشركات الناشئة في الاتحاد الأوروبي وكذلك في الولايات المتحدة الأمريكية، وان احتمال فشل هذه الشركات وتوقف أعمالها في ألمانيا أقل من الشركات الناشئة في الولايات المتحدة أيضاً. حيث تتمتع ألمانيا بيئة صناعية متميزة توفر للشركات الناشئة العدد المناسب من العملاء والمشتريين وكذلك المستثمرين. ويضيف Karel Dörner، الخبير المالي في McKinsey « يأتي أحدث جيل من الشركات الناشئة التي تتجاوز قيمتها مليار دولار من مجالات مثل الأتمتة في القطاع الصناعي، وبالنظر الى وجود الشركات المختصة والمهارات المؤهلة في هذا المجال في ألمانيا، فان ذلك يتيح احتمالية عالية لنجاح الشركات الناشئة».

وبشكل عام، لا يزال لدى أوروبا بعض إمكانات اللحاق بالركب في مجال تمويل الشركات الناشئة حتى بيع الشركة او طرح أسهمها في سوق الأوراق المالية. حيث تحقق حُصص الشركات الناشئة في الولايات المتحدة، تقييماً بـ ٢٠٨ مليار دولار أو بيعاً جديراً بالملاحظة، في أوروبا ما تزال النسبة أقل بقليل من السدس. ويعيد Dörner السبب في ذلك الى انه «في الولايات المتحدة، تلعب صناديق التقاعد دوراً رئيسياً في التمويل اللاحق لتأسيس الشركات الناشئة وبدئها للعمل». بينما توجد في ألمانيا عقبات قانونية في مجال رأس المال الاستثماري لمثل هذه الصناديق وشركات التأمين. ويدعو اتحاد الشركات الألمانية الناشئة بشدة إلى تغيير ذلك. بحيث ان المزيد من الاستثمار من قبل هذه المؤسسات الاستثمارية الكبيرة سيمثل خطوة هامة في تحويل أوروبا الى بيئة أكثر مناسبة لنجاح الشركات الناشئة. ■



٢٠٨ مليون دولار حتى يتجاوز تقييمها المليار دولار، بينما كان على أي شركة ناشئة في ألمانيا ان تحقق ٢٥٠ مليون دولار حتى يتم تصنيفها كشركة فوق المليار دولار. اما بالنسبة للشركات الناشئة الأوروبية فكان عليها جمع ٢٠٨ مليون يورو لحصولها على هذا التقييم. وبناءً على هذا يشير العديد من المختصين الى ان التقييم هو مجرد قيمة وهمية يتفق عليها المشاركون وتصبح القيمة الفعلية لشركة ما واضحة فقط عند خروجها، أي عندما يتم بيع الشركة أو طرحها للاكتتاب العام.

الشركات الأوروبية الناشئة اقل عرضة للفشل: اعتادت الشركات الأوروبية أن تواجه مشاكل كبيرة في جمع مزيد من الاستثمارات المالية لتحقيق مزيد من النمو السريع، أو ما يسمى التوسع، وذلك بعد حصولها على التمويل الأولي لبدء التشغيل. وقد أعتبر هذا أحد أوجه القصور في أوروبا وألمانيا ومثل حافزاً قوياً للراغبين في تأسيس اعمالهم والمستثمرين للذهاب إلى الولايات المتحدة الأمريكية. لكن هذا الواقع تغير خلال السنوات الأخيرة حيث، وفيما يتعلق بمعدلات البقاء، لحقت الشركات الأوروبية

الشركات الأوروبية ركزت على العملاء الصغار والمتوسطين، كما ركزت على تطوير المنتجات التي تناسب عملائها حقاً، حيث ليست هناك حاجة « إلى مؤسسة مبيعات باهظة الثمن». إذا نجحت الخطة، فستنتشر المنتجات من تلقاء نفسها، وهذا هو في الواقع سبب كفاءة رأس المال في الشركات الأوروبية مقارنة بالعديد من الشركات الأمريكية.

ويشير محللون اقتصاديون الى نقطة أخرى في اختلاف تقييم الشركات الناشئة الأوروبية والأمريكية والمتعلق بعدد الشركات الناشئة التي تجاوز تقييمها في الأسواق حاجز المليار دولار، ان وفق هذا التقييم يوجد في الولايات المتحدة ٢٧٦ شركة، و٢٧١ شركة في آسيا و٦٥ شركة فقط في كل أوروبا، لكن ذلك لا يعني بالضرورة أن شركات التكنولوجيا الأمريكية الناشئة أكثر قيمة. وفي هذا الجانب أشار الخبير الاستثماري Retterath من مؤسسة Earlybird الى انه يتم تصنيف الشركات الأمريكية وفق معايير مختلفة عن الشركات الأوروبية، حيث كان على أي شركة أمريكية ناشئة في السنوات الخمس الماضية أن تجمع ١٧٥



Photo: © USA-Reiseblogger on Pixabay

رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي معالجة آثار أزمة كورونا وتعزيز تنافسية الاقتصاد

تولت ألمانيا رئاسة الاتحاد الأوروبي للفترة الممتدة ما بين الأول من يونيو الى ٣١ من ديسمبر ٢٠٢٠م، وتميزت الرئاسة الألمانية لمؤسسات الاتحاد الأوروبي خلال هذه الفترة انها جاءت والعالم ودول الاتحاد الأوروبي تواجه جائحة كورونا والتي تركت اثارا سلبية عميقة على مختلف جوانب الحياة سواء كانت اقتصادية او سياسية او اجتماعية، اضطرت معها ألمانيا الى تغيير البرامج والسياسات التي كانت قد أعدتها لهذه الفترة وتغييرها بسياسيات وخطط لمواجهة التحديات التي فرضتها الجائحة.

المجالات، وهو ما يمنحها قدرة أكثر من غيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد في التأثير على قراراته وتوجيه سياساته.

يعد مجلس الاتحاد الأوروبي، الذي ترأسته ألمانيا اهم جهاز لاتخاذ القرارات في الاتحاد الأوروبي، ويتقاسم المجلس مع البرلمان الأوروبي الصلاحيات التشريعية والمسؤولية عن موازنة الاتحاد الأوروبي. وتتركز مهام مجلس الاتحاد الأوروبي الرئيسية في التالي:

- ١- مجلس الاتحاد الأوروبي هو الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الإتحاد الأوروبي، ويمارس سلطته التشريعية بالاشتراك مع البرلمان الأوروبي. ٢- ينسّق السياسات الاقتصادية ما بين الدول الأعضاء.
- ٣- يبرم نيابة عن الإتحاد الأوروبي الاتفاقيات مع دولة او مجموعة دول أو منظمات دولية.

مليون نسمة، ومع مساحة تتجاوز ٣٥٧ ألف كيلومتر مربع تكون ألمانيا رابع أكبر دولة من حيث المساحة في الاتحاد بعد فرنسا وإسبانيا والسويد. اقتصادياً تعد ألمانيا أكبر اقتصاد في القارة الأوروبية ويمثل الناتج المحلي الألماني ما يقرب من ربع إجمالي الناتج المحلي الإجمالي لدول الاتحاد وهي أكبر مساهم في ميزانية الاتحاد بنسبة تصل الى ٢٠ في المئة، كما تبلغ حصة ألمانيا في البرلمان الأوروبي ٩٦ عضواً من ضمن ٧٥٠ عضواً، قبل خروج بريطانيا، مع العلم انه لا يجوز ان يتجاوز عدد أعضاء البرلمان الأوروبي من دولة واحدة أكثر من ٩٦ عضواً.

هذه الأرقام والمعطيات مكنت ألمانيا من ان تكون، وبالتحالف مع فرنسا، محور صنع القرارات والسياسيات والقاطرة الرئيسية لتعزيز الاندماج الأوروبي في مختلف

وتتركز أهمية الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي انطلاقاً أولاً من أهمية الاتحاد الأوروبي من حيث كونه منظمة سياسية واقتصادية تمثل ثاني أكبر كتلة اقتصادية في العالم (بعد الولايات المتحدة الأمريكية) بناتج محلي إجمالي سنوي بلغ العام ٢٠١٩م نحو ١٤ ترليون يورو، لها سوق واسعة ذو قدرة شرائية مرتفعة، و بعدد سكان يصل الى ٤٥٠ مليون نسمة، الى جانب الوزن السياسي للاتحاد في العلاقات الدولية ودوره الفاعل في مختلف الازمات السياسية خصوصاً تلك التي تحدث في جواره المباشر سواء في الشرق وسياسات روسيا وازمة أوكرانيا أو في الجنوب في المنطقة العربية أو في القارة الافريقية. ثانياً تمثل ألمانيا بعدد سكانها البالغ ٨٣ مليون نسمة أكبر دول الاتحاد من حيث عدد السكان، تليها فرنسا ٦٧,١ مليون نسمة ثم إيطاليا ٦٠,٢

٤- يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وميزانية الاتحاد. ٥- يقوم باتخاذ القرارات التطبيقية للسياسة الخارجية والامنية العامة، وذلك على أساس التعليمات العامة المتخذة بالمجلس الأوروبي. ٦- ينسق نشاطات الدول الأعضاء، ويتخذ الإجراءات فيما يتعلق بالشرطة والتعاون القضائي في محاربة الجريمة.

برنامج الحكومة الألمانية

كانت الخطط الأساسية لألمانيا خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي تقوم على تعزيز سياسات التحول البيئي في أوروبا ودعم عملية رقمنة العمليات الاقتصادية وكذلك إدارة المباحثات مع المملكة المتحدة لترتيب وتحديد طبيعة العلاقة بين الاتحاد وبريطانيا. الا ان ازمة كورونا واثارها السلبية على الاقتصاد والحياة داخل الاتحاد الأوروبي تسببت في تغيير بعض الخطط الرئيسية التي كانت الحكومة الألمانية قد أعدتها لفترة رئاستها للاتحاد، حيث عملت ألمانيا على توحيد جهود مختلف الدول الأعضاء للاتفاق على البرامج الاقتصادية المناسبة لمواجهة الازمة الاقتصادية للجائحة، وأدت هذه الجهود الى اتفاق دول الاتحاد الأوروبي على أكبر حزمة مالية في تاريخها لمواجهة أزمة كورونا. وبلغ حجم الاتفاق الذي تم التوصل إليه حوالي ١,٨ تريليون يورو. وينص على انشاء صندوق إعادة اعمار بقيمة ٧٥٠ مليار يورو سيساعد دول الاتحاد الأوروبي التي تضررت بشدة من الجائحة على معالجة الاضرار والخسائر التي اصابت اقتصاداتها، حيث سيتم تقديم ٣٩٠ مليار يورو على شكل مساعدات ومنح مالية بينما سيتم تقديم ٣٦٠ مليار يورو على شكل قروض. بالإضافة إلى ذلك، تمت الموافقة على إطار ميزانية الاتحاد الأوروبي للسنوات من ٢٠٢١م إلى ٢٠٢٧م بحجم يتجاوز ١,٠٧٤ تريليون يورو. ويمثل اتفاق مجلس الاتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي على الإطار المالي للأعوام ٢٠٢١م-٢٠٢٧م خطوة هامة واسباسية في توفير الأطر المالية اللازمة للإصلاحات الضرورية للتعامل مع أزمة كورونا، كما تضع الاتفاقية الأساس للتغيير الهيكلي الرقمي والبيئي الناجح وبالتالي للنمو والازدهار والتوظيف في المستقبل.

ويعد هذا الاتفاق أبرز إنجازات رئاسة ألمانيا للاتحاد الأوروبي، وقد علقت المستشارة أنجيلا ميركل على نجاح أعضاء الاتحاد في التوصل الى الإتفاق بالقول «انها إشارة هامة الى ان أوروبا ما تزال قادرة على التصرف بشكل مشترك». بينما وصف الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون الحدث بأنه «يوم تاريخي بالنسبة لأوروبا».

كما نجحت ألمانيا خلال رئاستها للاتحاد الأوروبي في الدفع بعملية التوصل الى اتفاق تجاري بين الاتحاد وبريطانيا ينظم العلاقات الاقتصادية بينهما بعد البريكست، حيث تم التوصل في ٢٤ ديسمبر ٢٠٢٠م الى اتفاق بين المفوضية الأوروبية والحكومة البريطانية بعد مفاوضات طويلة وشاقة، خصوصا في ضوء الخلافات بين الجانبين والتي تركزت على ثلاث نقاط رئيسية وهي: اولا حصص الصيد، حيث كانت عدة دول أوروبية، على رأسها فرنسا وإيرلندا واسبانيا، تصرّ على ان يكون لصيادها حرية الصيد داخل المياه الإقليمية لبريطانيا كما هو الحال في الوقت الحاضر بينما كانت لندن تريد وضع حصص محددة للصيد يتم التفاوض عليها كل سنة، وعلى الرغم من ان حجم الصيد لا يمثل جزءاً كبيراً في اقتصاد الطرفين، حيث لا يتجاوز حجم الصيد في بحر المانش وبحر الشمال ٧٥٠ مليون يورو في العام، الا انه كان يثير حساسية لدى الدول الأوروبية الراغبة في حماية صيادها. كما كان من ضمن القضايا الخلافية أيضا قضية ضمانات المنافسة العادلة، حيث اظهرت المفوضية الأوروبية استعدادا لتوقيع اتفاقية تجارية مع بريطانيا مع رفع الحواجز الجمركية وضمان حرية تدفق السلع والبضائع الى الأسواق الأوروبية ولكن ضمن ضوابط محددة تهدف الى تحقيق العدالة في المنافسة بحيث لا يمكن القبول بان يفرض على الصناعات في دول الاتحاد معايير محددة لمنع تلوث البيئة والمناخ مثلاً بينما لا تلتزم الشركات البريطانية بنفس هذه المعايير. كما يسري ذلك على قانون العمل والشفافية الضريبية، وبالتالي خلق بيئة تنافسية عادلة بين الشركات الأوروبية والبريطانية.

ومثلت آلية تسوية المنازعات في حالة انتهاك الاتفاقية المخطط لها النقطة الخلافية الثالثة

بين الطرفين حيث تتمثل هذه الآلية في محكمة التحكيم بين الطرفين في حال خرق الاتفاقية، كما هو متعارف عليه في الاتفاقات التجارية الأخرى في العالم. وتركزت نقطة الخلاف في هذا الجانب في ان المفوضية الأوروبية تصر على بند ينص على السماح للاتحاد الأوروبي، في حال انتهاك بريطانيا الاتفاقية في مجال ما بفرض عقوبات في مجال آخر. منها على سبيل المثال إذا ما خرقت لندن الاتفاقية في مجال صيد الأسماك فان الاتحاد الأوروبي يستطيع فرض رسوم جمركية على صادرات بريطانيا من السيارات. وقد ساهمت ألمانيا في تجاوز الجانبين لهذه الخلافات والتوصل، وقبل سبعة أيام فقط من انتهاء المرحلة الانتقالية، الى اتفاق مرضي للجانبين، والذي عبرت المستشارة ميركل عنه بالقول « انها وثيقة بأن اتفاق بريكست «نتيجة جيدة» للمفاوضات.

من الإنجازات البارزة أيضا لقيادة ألمانيا للاتحاد كانت التوصل الى اتفاقية التجارة الحرة وحماية الاستثمار بين الاتحاد الأوروبي والصين والتي تم التوصل إليها خلال قمة جمعت عبر الاتصال المرئي الرئيس الصيني شي جين بينغ ورئيسة المفوضية فون دير لاين ورئيس المجلس الأوروبي ميشيل والمستشارة أنجيلا ميركل، نيابة عن رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي، والرئيس الفرنسي ماكرون. وتلتزم الاتفاقية الصين بفتح أسواقها أمام مستثمري الاتحاد الأوروبي أكثر من أي وقت مضى، وان يتم التعامل مع شركات الاتحاد الأوروبي بشكل أكثر عدالة في المنافسة مع الشركات المملوكة للدولة. كما يجب ان تصبح الإعانات التي تقدمها الحكومة الصينية لشركاتها أكثر شفافية، ويمنع النقل الإجباري للتكنولوجيا. بالإضافة إلى ذلك، وافقت الصين للمرة الأولى على سن أحكام للتنمية المستدامة، وهذا يشمل الالتزامات المتعلقة بالعمل الجبري وكذلك التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية الأساسية ذات الصلة.

التفاهات والتقارب الأوروبي الصيني يعود بشكل رئيسي الى تمسك المستشارة الألمانية ميركل بقناعتها بأن الشراكة مع الصين ممكنة وأنها تصب في مصلحة أوروبا الإستراتيجية، وتساهم ارقام التبادل التجاري بين الجانبين

الوصول إلى الأسواق المفتوحة دون التعريفات الجمركية والحصص، فضلاً عن تكافؤ الفرص وتطبيق القانون وتسوية المنازعات.

- **في مجال التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي**، وبناءً على تقدم الرقمنة السريع في العديد من المجالات والمزايا والفوائد الذي تتيحها للمواطنين والشركات، سعت ألمانيا من خلال رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التحول الرقمي للاتحاد الأوروبي، وتعزيز البنى التحتية الرقمية عالية الأداء والأمن والمستدامة، ونقل الأساس الأوروبي للقيم إلى العصر الرقمي. وفي هذا المجال تم التوصل إلى اتفاق سياسي بشأن برنامج أوروبا الرقمية، حيث يعزز البرنامج تطوير وتوسيع قدرات الاتحاد الأوروبي الخاصة في المجالات الرئيسية للتقنيات الرقمية ويدعم نشرها وقبولها في المجالات ذات الاهتمام العام وفي القطاع الخاص، وعلى وجه الخصوص في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وقد أقر الاتفاق توفير حوالي ٧,٦ مليار يورو لهذا الغرض خلال السنوات السبع القادمة.

- **في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين**، مثلت قضية الطاقات المتجددة وتعزيز طاقة الهيدروجين واحدة من القضايا الهامة لرئاسة ألمانيا لمجلس الاتحاد الأوروبي، إذ توفر تكنولوجيا الهيدروجين تحولات هائلة في السياسات الاقتصادية وسياسات الطاقة وتربط السياسة المناخية الطموحة بالنمو الاقتصادي المستدام. وقد اعتمد المجلس الأوروبي عدة قرارات تتعلق بتطوير الأسواق والبنى التحتية الأوروبية في هذا المجال، وبما يخدم تحقيق أهداف الاتحاد الأوروبي للطاقة والمناخ لعامي ٢٠٣٠م و٢٠٥٠م. كما اعتبر المجلس أن التوسع عبر الحدود في الطاقات المتجددة أمراً أساسياً، لا سيما في مجال طاقة الرياح البحرية. وقد أقر المجلس عدد من المتطلبات المشتركة للدول الأعضاء لتحسين شروط عمل الاتحاد الأوروبي في مجال مشاريع التعاون على المستوى الأوروبي. من ضمنها تحسين الأدوات المالية وتمكين قواعد سوق الكهرباء في الاتحاد الأوروبي. ■

- **في مجال السفر إلى الفضاء**، اتفق الوزراء المسؤولون في الاتحاد الأوروبي ووكالة الفضاء الأوروبية على أفكار مشتركة حول «المبادئ التوجيهية للمساهمة الأوروبية في تحديد المبادئ الأساسية لاقتصاد الفضاء العالمي». بالإضافة إلى ذلك، أقر الوزراء لائحة الفضاء الجديدة، حيث تم للمرة الأولى دمج جميع برامج الفضاء الأوروبية، مثل جاليليو وكوبرنيكوس، في برنامج فضاء شامل واحد للاتحاد الأوروبي.

- **في مجال العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي**، دعت ألمانيا خلال رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي باستمرار إلى تنويع العلاقات التجارية من أجل توسيع الخيارات لسلاسل التوريد الواسعة والمرنة، وعقدت مناقشات مكثفة مع جميع المعنيين، وتم وضع اللمسات الأخيرة على اتفاقية التجارة بين الاتحاد الأوروبي والميركوسور (المجموعة الاقتصادية لدول أمريكا الجنوبية). بالإضافة إلى ذلك، دعمت رئاسة مجلس الاتحاد الأوروبي المفاوضات الأوروبية في المفاوضات الجارية بشأن الاتفاقيات التجارية مع أستراليا ونيوزيلندا من أجل التوصل إلى نتيجة مبكرة، كما تم إجراء مشاورات مكثفة حول العلاقات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية. كما كان أحد الاهتمامات الأساسية الأخرى لرئاسة ألمانيا لمجلس الاتحاد الأوروبي هو توسيع وتعميق الشراكة مع جيرانها الأوروبيين الذين ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي. وقد دعم المجلس الأوروبي الإعلان المشترك الذي أكد فيه أعضاء مجلس المنطقة الاقتصادية الأوروبية (EEA) على أهمية العلاقات الوثيقة بين الاتحاد الأوروبي ودول المنطقة الاقتصادية الأوروبية (الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة النرويج وأيسلندا وليختنشتاين). كما تم الانتهاء من العملية التشريعية لتوسيع الأفضليات التجارية لدول غرب البلقان. وفي ظل الرئاسة الألمانية لمجلس الاتحاد الأوروبي، تابعت ألمانيا عن كثب المفاوضات بين المفوضية الأوروبية والمملكة المتحدة لصالح الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، ودعمت على وجه الخصوص إلى

في قناعة الأوروبيين بأهمية التعاون مع الصين، حيث وصلت قيمة التبادل التجاري بين الاتحاد الأوروبي والصين العام ٢٠٢٠م إلى أكثر من ٥٨٦ مليار يورو، إذ صدرت الصين سلع وبضائع إلى الاتحاد الأوروبي بقيمة ٢٨٣,٥ مليار يورو، وبزيادة بنسبة ٥,٦ في المئة عن العام ٢٠١٩م، واستوردت منه بحوالي ٢٠٢,٥ مليار يورو، وبزيادة بنسبة ٢,٢ في المئة عن العام السابق، كما تمثل الصين أكبر مصدر للبضائع والسلع إلى ألمانيا والتي بلغت قيمتها العام ٢٠٢٠م نحو ١١٦,٢ مليار يورو.

والى جانب انشغال رئاسة ألمانيا لمجلس الاتحاد الأوروبي في تعزيز التعافي الاقتصادي من أزمة كورونا، ساهمت في نفس الوقت في زيادة مرونة الاقتصاد الأوروبي. وذلك من خلال ذلك تعزيز قدرتها التنافسية وقوتها الابتكارية، والحفاظ على الأسواق مفتوحة ومواجهة الحمائية، وتعزيز سيادة الرقمية والتكنولوجية للاتحاد الأوروبي. كما تم إيلاء اهتمام خاص لتحسين القدرة التنافسية للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والمدارة عائلياً، بالإضافة إلى تعزيز الصناعة الأوروبية. كما تم التركيز على تقوية سياسة حماية البيئة المشتركة. وقد تركزت إنجازات رئاسة ألمانيا للمجلس الأوروبي في هذه الجوانب في القرارات والتفاهات التالية:

- **في مجال تعزيز السوق الأوروبية المشتركة**، أقر رؤساء الدول والحكومات عدداً من القرارات التي تساعد على تحسين إنفاذ لوائح السوق الداخلية وإزالة العقبات غير الضرورية أمام تدفق وتبادل السلع وجعل السوق الداخلية الأوروبية أكثر مرونة في مواجهة الأزمات. ومن أجل ذلك، كلفت الدول الأعضاء المفوضية الأوروبية بتقديم تقرير استراتيجي عن التقدم المحرز وتقرير إذا ما كانت هناك حاجة إلى مزيد من التدابير التنظيمية وغير التنظيمية. بالإضافة إلى ذلك، حددت القرارات أهم المجالات التي تطلبها في العمل الأوروبي المشترك وخصوصاً في مجال التحول البيئي والرقمي وتحقيق المنافسة الحرة والعدالة، والإصلاحات الهيكلية في الدول الأعضاء لتعزيز القدرة التنافسية.



«للدول العربية أهمية كبرى في نجاح تحول الطاقة في ألمانيا»

مقابلة مع د. بيتر رامزاور،

رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية

حول السياسة الخارجية الألمانية تجاه الدول العربية ودول مجلس التعاون الخليجي، ودور الغرفة في تعزيز العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية

أخرى أكبر دوله مصدرة في العالم. أنا قلق للغاية لأننا لم نعد معتادين على التفكير جيوسراتيجياً ورؤية وإدراك مصالحنا في أجزاء أخرى من العالم.

السوق: إذن، هل السياسة الألمانية إقليمية ؟

رامزاور: خلال السنوات الثلاثين من حياتي في السياسة، عملت في جميع اللجان البرلمانية تقريباً. وللأسف علينا أن نقول: لدينا توجه جيوسراتيجي محدود للغاية. لا يكفي، بالإضافة إلى المستشارة، أن يكون وزير الخارجية فقط مرئياً للعالم الخارجي. إن الوزراء المتخصصين في البلدان الأخرى يقدمون أنفسهم في الخارج كسفراء لدولهم، بينما نقوم نحن بالتركيز في سياستنا الداخلية.

بقدر ما يتعلق الأمر بسياسة التجارة الخارجية، يمكن لألمانيا أن تأخذ مثلاً من دول أوروبية أخرى، مثل فرنسا، والتي تركز في سياستها الاقتصادية على المستوى الدولي العام، كما أنها تولي المزيد من

فإن التركيز على العلاقات عبر الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية هو المسيطر. أود أن أرى نفس الاهتمام بالأحداث والتطورات في مناطق أخرى من العالم كما هو الاهتمام بالأحداث في الجانب الآخر من الأطلسي. هذا ينطبق على منطقة الخليج، وينطبق على منطقة الشرق الأوسط بأكملها، كما ينطبق أيضاً على إفريقيا أو روسيا.

السوق: ألمانيا أهم مصدر للسلع في العالم.

رامزاور: نعم الى حد ما، لأننا للأسف لم نعد الآن كذلك. لكننا نريد أن نصبح مرة

السوق: دكتور رامزاور، أنت تعمل في السياسة منذ أكثر من ٣٠ عاماً. كنت وزيراً في الحكومة الاتحادية وأنت الآن رئيس اللجنة البرلمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. من واقع خبرتك السياسية هذه، هل تحظى دول الخليج العربية بالاهتمام الذي تستحقه من السياسة الألمانية؟

رامزاور: منطقة الخليج لا تحظى باهتمام أقل من قبل السياسة الخارجية الألمانية بالمقارنة مع مناطق العالم المهمة الأخرى، المشكلة أعمق. بشكل عام، ألمانيا ذات توجه محلي للغاية، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية،



الاهتمام للمناطق التي تعتبرها ذات أهمية استراتيجية واقتصادية. لهذا السبب، وعندما كنت وزيراً للنقل في الحكومة الاتحادية، بذلت كل ما في وسعي لتوسيع عمل وزارتي على المستوى الدولي.

السوق: أعلن الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٨٨م، دول مجلس التعاون الخليجي كشركاء استراتيجيين.

رامزاور: هذا صحيح. نحن لا نسمي دول المنطقة «الشرق الأوسط»، مثل الولايات المتحدة، ولكن عن قصد تام «الشرق الأدنى». من الناحية الجيوسياسية، فنحن والمنطقة العربية جيران، وعاشت المنطقة منذ عقود اضطرابات سياسية عالمية، كانت، سياسيا وعسكريا واقتصاديا واجتماعيا. ذات أهمية كبيرة لنا.

لا ينتهج الاتحاد الأوروبي سياسة خارجية متجانسة وموجهة تجاه العالم العربي. قد يكون لهذا علاقة بالماضي الاستعماري لبعض الدول الأعضاء. لكن حتى لو كانت هذه السياسة الموحدة موجودة، فإن إدارة السياسة الخارجية مع دول الشرق الأوسط ليست سهلة، لأنه لا يوجد في هذا الجزء من العالم اتفاق دائم. لا يسعنا إلا أن نكون شاكرين لأن دول مجلس التعاون الخليجي قامت بتسوية خلافها مؤخراً.

السوق: ما هي أهمية دول مجلس التعاون الخليجي للاقتصاد الألماني؟

رامزاور: منذ أن أصبحت رئيساً للغرفة، أنتقد حقيقة أن لدينا علاقة تجارية خارجية غير متوازنة تماماً مع دول مجلس التعاون الخليجي. نحن نصدر على نطاق واسع، لكننا نستورد أقل من اللازم. بالإضافة إلى ذلك، يمكن القول إن دول الخليج تتجه بشكل متزايد نحو آسيا. إنني أمل بشدة أنه مع تطور الصناعات الفرعية لقطاع النفط والغاز، سيظهر هنا أساس جديد لتكثيف العلاقات الاقتصادية.

السوق: تقصد في صناعة البتروكيماويات.

رامزاور: نعم، هناك مجموعة واسعة من المنتجات الناتجة عن تكرير المواد الخام

الإنسان والديمقراطية في ألمانيا لمزيد من التغييرات بشكل زائد، لكن إذا كان لديك فهم لتاريخ وثقافة هذه البلدان، فأنت ستعلم كم هو هائل هذا التغيير. عليك أن تذهب بنفسك إلى هذه البلدان لتتعرف على هذا التغيير الثقافي بنفسك. الجوانب الإنسانية والديمقراطية والفرص المتاحة للرجال والنساء للمشاركة في المجتمع، هذه تحديات لن تختفي دائماً دون صعوبات.

السوق: ما هي الدوافع الرئيسية لهذا التغيير؟

رامزاور: الابتعاد التدريجي عن النفط والغاز أدى إلى الاتجاه نحو الابتكار والتقنيات الحديثة كما أدى كذلك إلى ان يتصدر المشهد في هذه الدول طبقة جديدة كاملة من الشباب المتعلمين والمدربين تدريباً ممتازاً. هنا وبشكل خاص، أرى نقطة تواصل إيجابية جداً لنا نحن الألمان. حيث ما زال شعار «صنع في ألمانيا»، وما يعنيه من التكنولوجيا العالية وقوة الابتكار، يتمتع بسمعة ممتازة. إذ في مشاريع البنية التحتية، والتي تتضمن التخطيط أو الاعمال الهندسية، لا يمكن حل مشكلة في هذا الجانب بدون خبرة توماس باور، ولا يتم حفر الأنفاق بدون الاستعانة واللجوء إلى مارتن هيرينكنخت، ولا يتم انجاز أي مشروع للطاقة بدون مشاركة شركة سيمنز.

ويمكنني ايراد المزيد من الأمثلة التي لا حصر لها في جوانب أخرى مثل صناعة المعدات او

القابلة للتسويق في الاتحاد الأوروبي وألمانيا.

الصينيون يتوجهون بقوة إلى هذه البلدان. بالإضافة إلى ان الصين لديها حواجز أقل بكثير لاستيراد المنتجات من دول الخليج مما هو عليه الحال مع الاتحاد الأوروبي. الأمر نفسه ينطبق على الاستثمارات. هناك استثمارات كبيرة، على سبيل المثال، من قبل قطر في شركة صناعة السيارات فولكس فاجن والكويت في شركة دايملر. ولكن هناك إمكانات أكبر لمزيد من هذه الاستثمارات.

السوق: دول الخليج تتغير حالياً ...

رامزاور: وبشكل كبير أيضاً. لقد زرت منطقة الخليج العربي لأول مرة في عام ١٩٩١م. وكنت دائماً ما التقى واجتمع مع رجال كبار في السن، ليس لدي شيء ضد كبار السن، لأنني انا نفسي الآن في السابعة والستين من عمري فأنا أيضاً «رجل كبير السن». لكنني اليوم التقى وبشكل متزايد مع رجال في سن الشباب والمزيد والمزيد من الوجوه الأنثوية هناك. تمر النخب القيادية في السياسة والأعمال في دول الخليج العربية بتغيير إيجابي صارخ للغاية، وهناك رؤى حديثة، والتي غالباً ما أفتقدها هنا في ألمانيا.

يسير هذا جنباً إلى جنب مع تحول ثقافي في المنطقة، لن يكون بالتأكيد من السهل التعامل معه. يتحمس منظرو حقوق

ألمانيا. تمثل هذه الغرف القطاع الخاص للدول العربية لذلك نحن الغرفة التجارية للقطاع الخاص العربي إذا صح التعبير.

الغرف لها تواجد في جميع الدول العربية. وكما الغرفة، توجد مثل هذه الغرف، في فيينا ولندن. هنا في ألمانيا هي بالطبع تهتم بالتعاون مع ألمانيا. الرئيس هو دائماً ألماني، والرئيس التنفيذي، أو كما نقول، الأمين العام هو دائماً عربي. هذه أيضاً صورة طبق الأصل عن غرف التجارة الألمانية في الخارج، حيث يكون أحد السكان المحليين هو رئيس AHK المحلي. أعلق أهمية كبيرة على هذا التوازي للهيكل. وينعكس هذا أيضاً في العمل العملي. نحن نعمل بشكل جيد للغاية وعن كثب مع DIHK و AHKs المحليين.

السوق: إذاً للغرفة في ألمانيا أعضاء ألمان وعرب؟

رامزاور: مجلس ادارة الغرفة له عدد متساو من الأعضاء الألمان والعرب. أما غالبية الأعضاء هم من الألمان. بالمناسبة، نحن نتحدث الآن عن دول مجلس التعاون الخليجي. لكن الغرفة تمثل جميع الغرف في ال ٢٢ دولة الأعضاء في جامعة الدول العربية، بما في ذلك دول شمال إفريقيا والسودان ولبنان والأردن والعراق، وغيرها من الدول العربية.

السوق: أي قانون يطبق على الغرفة، هل القانون الألماني ام قوانين الدول العربية؟

رامزاور: «غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية» مؤسسة خاضعة للقانون الألماني. إنها جمعية مسجلة تتمتع بجميع الحقوق والالتزامات التي تتمتع بها الجمعيات الألمانية، بما في ذلك التدقيق والمساءلة الشفافة والانتخاب الديمقراطي لجميع أجهزة الجمعية.

يلعب الإطار القانوني الاقتصادي للدول العربية دوراً فقط إذا أرادت الشركات الألمانية أن تصبح فاعلة في الدول العربية. إن توفير المعلومات حول الظروف والأوضاع الخاصة في هذه البلدان هو أحد مهامنا بصفتنا غرفة. ننظم الدورات المناسبة ونقدم المشورة. ومع ذلك، لدينا أيضاً عدد



رامزاور: بالإضافة إلى المجالات التي سبق وذكرتها، أرى أيضاً فرصاً جيدة في قطاع إدارة المرافق (Facility-Management). وهو يعني أكثر بكثير من مجرد إدارة المباني. وهذا يشمل تشغيل وصيانة الأنظمة الصناعية بأكملها، على سبيل المثال في صناعة النفط والغاز. يمكننا أن نطلع جيداً من خلال المشاركين في رحلات وفد الغرفة إلى المنطقة الى اين تتجه التطورات.

السوق: انت الآن رئيس للغرفة لما يقرب من سبع سنوات. ما هي الغرفة فعلاً؟ وهل هي مؤسسة عربية أم ألمانية؟

رامزاور: بالمعنى الدقيق للكلمة، إنها مؤسسة عربية، تماماً كما هي اتحادات غرف التجارة والصناعة الألمانية AHK الخاصة بنا والمنتشرة في أكثر من ٨٠ دولة حول العالم، مؤسسات ألمانية. الغرفة ليست اختصاراً لأي شيء كما يعتقد الكثيرون. انها تعني «غرفة» باللغة العربية. وهي مصطلح متعارف عليه يدل على مفهوم الغرفة التجارية. وهي تعني أيضاً في هذا السياق، الممثل الوحيد لغرف التجارة والصناعة العربية في ألمانيا.

السوق: هل الغرفة هي ذراع الحكومة أم شركة أم تمثل قطاع اقتصادياً؟

رامزاور: الغرفة تمثل جميع اتحادات غرف التجارة والصناعة العربية البالغ عددها ٢٢ اتحاداً، والممثل الوحيد لهذه الغرف في

التكنولوجيا الطبية او قطاع التعليم والتي، وبالنظر إلى خبرتي خلال السنوات الثلاثين الماضية، أرى اهتماماً متزايداً بخدمات التعليم والتدريب، والذي يعد منتج تصدير ألماني معروف ومطلوب جداً.

السوق: من وجهة نظرك، في أي اتجاه تسير التنمية في دول الخليج؟

رامزاور: الاتجاه العام ينحو إلى تنويع الاقتصادات من خلال سلاسل القيمة في مجال تكرير النفط والغاز وصولاً إلى تقديم خدمات أفضل من أي وقت مضى. على سبيل المثال في قطاع الصحة، إن حقيقة أن الطلب على الخدمات الطبية للمرضى في دول الخليج العربية، «العلاج الطبي في الخارج» في ألمانيا ينخفض أكثر فأكثر له علاقة بحقيقة أن الخدمات الطبية في دول الخليج يتحسن. مع العلم بأنه غالباً ما يتم استخدام التكنولوجيا الألمانية والمعرفة الألمانية في هذه الدول. بشكل عام، يسير هذا التنويع جنباً إلى جنب مع تطور الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والتي غالباً ما تكون شركات عائلية. أرى أن ذلك تحول إيجابي. يمكن لألمانيا من واقع خبرتها في هذا الجانب، إذا جاز التعبير، توفير دليل ارشادي لتحقيقه.

السوق: ما هي النصيحة التي يمكنك أن تقدمها للشركات الألمانية التي تريد أن تكون ناجحة في دول مجلس التعاون الخليجي؟



من مكاتب المحاماة والاستشاريين من بين أعضائنا المتخصصين في هذا المجال.

السوق: بصفتك رئيسا للغرفة، هل تتقاضى راتبا، وهل يحتمل أن يكون ذلك مرتبطا بمبيعات الغرفة؟

رامزاور: رئاسة الغرفة منصب فخري بحت. هذا مشابه أيضا لـ AHK. أنا لا أحصل على راتب. موظفو الغرفة وبالطبع الأمين العام يتقاضون رواتب. بصفتي رئيسا، أحصل فقط على بدل نفقات.

السوق: هل تتلقى عمولات على صفقات تتم عبر الغرفة؟



رامزاور: لا شيء البتة. لا شيء من هذا القبيل. لم يتم تقديم أي عرض من هذا النوع لي. يعرف الجميع أنني لن أقبل بأي شكل من الأشكال مثل هذه الأمور.

السوق: ما هو تأثير الغرفة في الدول العربية؟

رامزاور: نتعاون مع اتحاد الغرف العربية والغرف المحلية. كقاعدة عامة، لدى هذه الغرف دور مهم واساسي كمثلين للقطاع الخاص في هذه البلدان. في جدة أو أبو ظبي أو مسقط أو أماكن أخرى، ومن خلال الغرف الشقيقة في البلدان المعنية، فإن الغرفة كما كانت دائما، الباب الذي تستطيع من خلاله الشركات الألمانية أن تكون نشطة في هذه الأسواق. بالطبع، ينطبق هذا أيضا على الاتجاه المعاكس، إذا كانت الشركات من المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، ترغب في الحصول على موطئ قدم في ألمانيا، فنحن سعداء لان نفتح لها الأبواب ونساعدنا في تحقيق ذلك.

السوق: زار المستشار الاتحادي شرودر دول مجلس التعاون الخليجي، وزارت ميركل المنطقة مرة واحدة في عام ٢٠١٠م. كان ذلك قبل أحد عشر عاماً. بالنظر إلى الأهمية الإستراتيجية لهذه الدول بالنسبة لنا، هل حان الوقت لزيارات على هذا المستوى الى المنطقة؟

رامزاور: بالتأكيد حان الوقت. هناك مجال كبير لتطوير السياسة الألمانية في هذا

الاتحادية، تم إدراك أهمية التعاون مع الدول العربية في هذا الجانب من وقت مبكر. وقد تم بالفعل اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه. التعاون في قطاع الهيدروجين مع المملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، أصبح جزءاً من إستراتيجية نجاح تحول الطاقة الخاص بنا. وهذا يوضح مرة أخرى وبطريقة جديدة مدى أهمية دول مجلس التعاون الخليجي بالنسبة لنا نحن الألمان ولمشاريعنا المستقبلية، خاصة فيما يتعلق بسياسة المناخ.

السوق: السيد رامزاور شكرا جزيلا لك على المقابلة.

اجرى المقابلة يورغين هوجريفه

الجانب، وهو ما أسمعه مراراً وتكراراً في الولايات الفيدرالية، هناك رغبة قوية جداً في القيام بزيارات ألمانية رفيعة المستوى الى دول الخليج العربية. أميتي العاجلة ونصحتي لكبار السياسيين الألمان هي زيارة هذه المنطقة المهمة مرة أخرى بعد نهاية جائحة كورونا.

السوق: هناك أسباب وجيهة، والتي منها على سبيل المثال، النية المعلنة لكلا الجانبين للعمل بشكل وثيق أكثر في قطاع الطاقة والتي تعتمد على الطاقات المتجددة وإنتاج الهيدروجين.

رامزاور: نحن في الغرفة نعمل بشكل مكثف على هذا الموضوع. في وزارة الاقتصاد

ولكن السياسيون أيضًا، الهيدروجين كحامل للطاقة في المستقبل. وهو ما يعد نقطة تحول أساسية.

لطالما كان من الواضح أن الطاقات المتجددة لا تكفي لتزويد جميع مجالات الاقتصاد بالكهرباء الخضراء. على الأقل ليس في العقود القادمة، والتي تعتبر حاسمة بشكل خاص لتحقيق أهداف المناخ. الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) اوضحت أن الهيدروجين يمكن أن يكون «الحلقة المفقودة في تحول الطاقة» الذي يتيح إيصال كميات كبيرة من الكهرباء المتجددة للمستخدم النهائي مثل قطاعات النقل والصناعة والمجالات التي تحتاج إلى استخدام درجات حرارة عالية لعملياتها الإنتاجية.

يعتبر الهيدروجين خيارًا قابلاً للتطبيق «للقطاعات التي يصعب تحويلها» مثل النقل الثقيل، وإنتاج التدفئة والتبريد، والشحن البحري، والصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل إنتاج الصلب. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يعمل الهيدروجين أيضًا كمرفق تخزين موسمي لدعم تقلبات الطاقات المتجددة، حيث يمكنه، كحامل من الطاقة، تخزين الطاقة المتجددة. كما سيكون للهيدروجين تأثير على استقرار الشبكات بحيث تصبح أنظمة الطاقة «الخضراء» أقل اعتمادًا على التغذية المتذبذبة. كما أنه يسهل التنظيم الفني للعرض والطلب في الوقت الفعلي عبر مناطق جغرافية مختلفة.

سيتطور استخدام الفحم والنفط والنووي والغاز بشكل مختلف تمامًا في المستقبل، مع كون الغاز الطبيعي هو الوقود الأحفوري الوحيد الذي يمكن أن يشهد زيادة في العقود القادمة قبل أن يتشكل عالم خالي من انبعاثات الغازات الضارة بالمناخ بعد عام ٢٠٥٠م. في سيناريو الوكالة الدولية للطاقة (IEA)، الذي يتوافق مع اتفاقية باريس، سيتجاوز استهلاك الهيدروجين استهلاك الغاز الطبيعي بحلول عام ٢٠٧٠م، عندما يأخذ دورًا أكثر أهمية في أنظمة الطاقة. السؤال هو كيف سيصل العالم إلى هناك.

الهيدروجين غير موجود في شكل عنصر وحيد، بل يجب أولاً فصله عن المركبات الكيميائية التي تحتوي عليه. من أجل توصيف العمليات المختلفة لإنتاج الهيدروجين، تمت إضافة ألوان مختلفة إلى عمليات الإنتاج:



الجسر الأزرق إلى اقتصاد الهيدروجين

بقلم عمران الكواري

مناخية جريئة حتى عام ٢٠٥٠م. بالإضافة إلى ذلك أدت عودة إدارة الرئيس الأمريكي بايدن إلى سياسة المناخ الدولية إلى خلق حالة من التفاؤل، كما أعلنت الصين عن هدف الوصول إلى صافي صفري للانبعاثات الغازية الضارة بالبيئة في العام ٢٠٦٠م، وبالتالي عالجت مشكلة الاستخدام الهائل للفحم في توليد الطاقة. وأصبحت مبادرات «الصفقة الخضراء» و «التعافي الأخضر» للاتحاد الأوروبي هي النهج المفضل للسياسيين حول العالم للجمع والتوفيق بين معالجة أزمة المناخ والانتعاش والإصلاح الاقتصادي الذي تزداد الحاجة إليه.

لقد جرى بالفعل مناقشة الهيدروجين باعتباره ناقل طاقة واعد في عقدي السبعينيات والثمانينيات لكن هذه المرة اعطى النمو المذهل للطاقات المتجددة وانخفاض تكاليف تخزين البطاريات، دفعة هائلة لقضية الاستخدام الأكثر كفاءة للطاقة في الاقتصاد وفي النقل، وهو الامر الذي ينطبق أيضا على الهيدروجين أيضًا. والذي أدى الآن إلى ان يفضل، ليس فقط خبراء الطاقة والمناخ،

يمكن أن يلعب استخدام الغاز السائل دورًا مهمًا بالنسبة لألمانيا في طريقها إلى توفير طاقة صديقة للبيئة، وخصوصًا في مجال إنتاج الهيدروجين.

قبل جائحة كورونا، كانت صناعة الطاقة قد تكيفت بالفعل مع التحول العالمي للطاقة، حيث أعلنت شركات الطاقة عن استراتيجيات خالية من الكربون وكانت الدول تستعد للإعلان عن خططها المناخية الطموحة في مؤتمر المناخ للأمم المتحدة (COP ٢٦) في مدينة جلاسكو ولكن جاءت صدمة انتشار فيروس كوفيد ١٩. وهنا يعتقد العديد من الخبراء أن استعادة النمو الاقتصادي والانتعاش يمكن أن يكون أكثر أهمية من إجراءات خفض الغازات الضارة بالمناخ، لكن كان العكس هو الصحيح.

لقد ظهر أن مصادر الطاقة المتجددة، بالمقارنة مع مصادر الطاقة الأخرى، لديها أقل اضرار على الإطلاق. كما تفوقت العديد من صناديق ومفاهيم الاستدامة على القطاعات القائمة، وواصلت الشركات الدولية الإعلان عن أهداف

يجب أن تأتي نسبة ٤٠ في المئة المتبقية من الأنواع الأخرى من الهيدروجين.

من أجل ان يتطور سوق الهيدروجين، فإن التحسينات وخفض التكاليف ضرورية على طول سلسلة القيمة بأكملها، لا سيما في تكنولوجيا التحليل الكهربائي والبنية التحتية للتخزين (CCS) وخلايا الوقود. وبالتوازي مع ذلك ستحتاج الحكومات إلى تشجيع تطوير حلول فعالة من حيث التكلفة. واعتماداً على الاحتمالات والامكانيات والظروف، سيحدث هذا بشكل مختلف جداً على المستوى الإقليمي وأيضاً على الجدول الزمني.

الغاز الطبيعي المسال: جسر للهيدروجين؟

يمكن أن يوفر الغاز الطبيعي المسال (LNG) حلاً مفيداً لهذه الإشكاليات. في غضون ذلك، تطور الغاز الطبيعي المسال إلى مادة خام عالمية قابلة للتداول بحرية. يتزايد إنتاج واستهلاك الغاز الطبيعي المسال، ويرجع ذلك إلى المرونة التجارية وأيضاً إلى الاعتبارات الجيوسياسية. حيث يوجد حالياً ٥٧٠ مليار متر مكعب من سعة التسييل للغاز قيد التشغيل، مع إضافة أقل من ٢٠٠ مليار متر مكعب قريباً. أعاد الغاز الطبيعي المسال هيكله صناعة الغاز الطبيعي العالمية بشكل كبير. تمثل قطر والولايات المتحدة وأستراليا أكبر ثلاث دول مصدرة للغاز المسال، وبما يساوي نصف الطاقة التشغيلية في العالم. وفقاً للتوقعات، يمكن أن تنمو السعة تخزين الغاز المسال إلى ٩٠٠ مليار متر مكعب في عام ٢٠٤٠م.

بينما كان الغاز الطبيعي جسراً لمستقبل منخفض الكربون، يمكن للغاز الطبيعي المسال، بطريقته الخاصة، أن يكون جسراً لاقتصاد الهيدروجين لأوروبا مع الاستثمار في دعم التنمية الاقتصادية في آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية. من خلال القدرة على الاستفادة من طرق التجارة الحالية للغاز الطبيعي المسال والبنية التحتية المتطورة للغاز الطبيعي في البلدان المستوردة، يمكن للغاز الطبيعي المسال، في الظروف المناسبة، أن يساعد في تسريع تطور الهيدروجين.

هناك أوجه تآزر حول التجمعات الصناعية التي توجد فيها العديد من محطات استيراد

العملية الحرارية الكيماوية للانحلال الحراري، والمعروفة أيضاً باسم الهيدروجين الفيروزي، حيث يتم تسخين الغاز الطبيعي في درجات حرارة عالية لإنتاج الهيدروجين وبالتالي إنتاج «الكربون الأسود». هذا هو الكربون الصلب الذي ينتج بدلاً عن غاز ثاني أكسيد الكربون. يوفر هذا المنتج الثانوي للعملية مادة خام يمكن استخدامها في مجموعة متنوعة من القطاعات والصناعات، مثل صناعات الصلب وألياف الكربون. يمكن أن تساعد هذه العملية في حل بعض تحديات احتجاز الكربون على نطاق واسع. تقدم هذه العملية طريقة أخرى، ومن المحتمل أن تكون فعالة للغاية لإزالة الكربون من الغاز الطبيعي، مما سيقلل بشكل كبير من تعقيد إنتاج الهيدروجين القائم على الغاز الطبيعي، كما أنه سيجعل عملية احتجاز الكربون وتخزينه غير ضرورية.

ما سبب أهمية الهيدروجين الأزرق؟

إن أهمية الهيدروجين الأخضر واضحة، إذ إنه خالي من الكربون ويستخدم الطاقات المتجددة ويقلل من الحاجة لواردات الوقود الأحفوري. لكن العالم لن يكون قادراً على إنتاج ما يكفي من الهيدروجين الأخضر القادر على المنافسة لتحقيق أهداف المناخ. هناك حاجة الى طريقة أخرى تتضمن كل مميزات الهيدروجين الأخضر، على ان تكون طريقة قادرة على معالجة المشكلة بشكل واقعي.

لتوضيح المشكلة ينبغي ان نعرف ان هنالك ما يقرب من ٤٠ دولة غير قادرة نظرياً على توليد ٥٠ في المئة من احتياجاتها من الكهرباء و١٠٠ في المئة من احتياجاتها من الهيدروجين عبر طاقة الرياح او الشمس بحلول عام ٢٠٥٠م، بما في ذلك الصين واليابان وألمانيا وكوريا الجنوبية. بعبارة أخرى، سيستهلك الأمر أكثر من إجمالي إنتاج الاتحاد الأوروبي السنوي من الكهرباء لإنتاج ٦٩ مليون طن من الهيدروجين الذي ينتجه التحليل الكهربائي عبر التقنيات المتوافرة اليوم. حتى في عام ٢٠٧٠م، وفي مشهد يُتوقع فيه أن يكون ٩٩ في المئة من ٥١٣ مليون طن من الهيدروجين المُنتج، هيدروجين منخفض الكربون، سيكون حوالي ٦٠ في المئة منه هيدروجين ينتج عن طريق التحليل الكهربائي. وهذا بدوره يتطلب ١٩ في المئة من إجمالي طاقة توليد الكهرباء في العالم، فيما

الهيدروجين الرمادي (على أساس الوقود الأحفوري)، الهيدروجين الأخضر (على أساس الطاقات المتجددة)، الهيدروجين الأزرق (الغاز الطبيعي مع احتجاز الكربون وعزله)، الهيدروجين الوردي (الطاقة النووية)، الهيدروجين الفيروزي (الانحلال الحراري على أساس الغاز الطبيعي). ستركز مستقبل الهيدروجين فقط في عمليات إنتاجه منخفضة الكربون، وهو ما يعني حصول الهيدروجين الأزرق والأخضر على أكبر قدر من الاهتمام في الخطاب العام.

يتم إنتاج الهيدروجين الأخضر بشكل أساسي من خلال عملية التحليل الكهربائي، والمعروفة أيضاً باسم power-to-gas، والتي يتم فيها إنتاج الهيدروجين النقي عن طريق فصل الهيدروجين عن الماء بمساعدة الكهرباء من الطاقات المتجددة. في السنوات الأخيرة، زاد الاهتمام بالهيدروجين الأخضر بسبب انخفاض تكلفة الكهرباء المتجددة. حيث يمكن أن يعمل الهيدروجين الأخضر كنوع من المخزون أو الاحتياطي الاستراتيجي، حتى لو كان أكثر تكلفة من الأشكال الأخرى للهيدروجين أو للوقود المستورد، وبحيث يمكنه أن يدعم تنويع الطاقة واستراتيجيات الأمن.

ينتج الهيدروجين الأزرق بشكل أساسي عن طريق غاز الميثان، أي عن طريق تحويل الهيدروكربونات والبخار إلى هيدروجين وأول أكسيد الكربون. هذه هي العملية الأكثر انتشاراً والأكثر نضجاً للإنتاج الصناعي للهيدروجين. الغاز الطبيعي هو الخيار الأكثر اقتصاداً للإنتاج لأنه يحتوي على أعلى نسبة هيدروجين إلى كربون لجميع الهيدروكربونات، حيث يأتي نصف الهيدروجين المنتج من الماء المستخدم في التفاعل ونصفه من الغاز الطبيعي.

كجزء من هذه العملية، يتم إنتاج كميات كبيرة نسبياً من ثاني أكسيد الكربون، الأمر الذي يتطلب استخدام التقنيات التي يمكن من خلالها التقاط وتخزين ثاني أكسيد الكربون (احتجاز الكربون وتخزينه) (CCS)، ومن أجل أن تكون هذه العملية اقتصادية، يجب أن تصبح تقنيات احتجاز الكربون وتخزينه أكثر اقتصاداً ويجب أن تكون هناك مواقع تخزين كافية لثاني أكسيد الكربون.

طريقة أخرى واعدة لإنتاج الهيدروجين، والتي لا تزال في مرحلة البحث والتطوير، هي

الغاز الطبيعي المسال. هذه المجموعات تتيح إمكانية إنتاج واستهلاك الهيدروجين محلياً، مما قد يقلل التكاليف ويستفيد من العديد من المميزات. العديد من هذه المرافق، لا سيما في المملكة المتحدة وشمال غرب أوروبا، لديها إمكانية الوصول إلى مخازن ثاني أكسيد الكربون الواعدة، وهو ما يعد عاملاً مهماً في جدوى مثل هذا الحل. بالإضافة إلى ذلك، يمكن في النهاية خلط الهيدروجين في أنابيب الغاز الطبيعي لبدء إزالة الكربون من الشبكات. يساعد استخدام الغاز الطبيعي المسال في صنع الهيدروجين الأزرق أيضاً في مواجهة تحدّي آخر للهيدروجين والمتمثل في النقل،

حيث لا يزال التقدم التكنولوجي والاقتصادي مطلوباً لجعل نقل الهيدروجين عبر مسافات طويلة تنافسياً، سواء كان في شكل سائل أو من خلال مشتقات مثل الأمونيا.

الدعوة إلى الحصول على الهيدروجين الأزرق، خاصة عبر استخدام الغاز الطبيعي المسال، لا يعني بالضرورة الدعوة إلى إيقاف إنتاج الهيدروجين الأخضر، ولكنه يمثل دعماً لاستخدام الهيدروجين على المدى الطويل. يعود الأمر إلى صانعي القرار السياسي لإنشاء ثقل موازن «لاحتباس الكربون» المحتمل، أي الحفاظ على استخدام الطاقة التقليدية،

مع توفير حوافز لتطوير حلول باستخدام الهيدروجين الأخضر في نفس الوقت. نهج منخفض الكربون مع القدرة على استخدام البنية التحتية الحالية للغاز الطبيعي يبدو وكأنه مسار عملي يجب على صانعي السياسة في ألمانيا النظر فيه. - في وقت يتطلب نهجاً شاملاً قائم على «كل ما سبق» - «all of the above» ■

عمران حمد الكواري طالب دكتوراه في معهد الموارد المستدامة في يونيفرسيتي كوليدج لندن. وهو أيضاً الرئيس التنفيذي لمؤسسة قطر الدولية ولديه ٢٠ عاماً من الخبرة في قطاع الطاقة.

رئيس الغرفة والأمين العام يلتقيان وزير الخارجية الأردني

الرئيسي على تشجيع الاستثمار وخلق فرص العمل وتحسين الإطار القانوني للاستثمار والتعاون الاقتصادي، وهذا يشمل زيادة الشفافية والمساءلة. كما أن من أهدافنا ربط الشركات الأردنية والألمانية بشكل أوثق، خصوصاً فيما يتعلق بالأولويات المحددة سلفاً. علينا أن نركز أكثر على التعليم وأن يكون التدريب المهني أكثر ملاءمة للاحتياجات الفعلية لسوق العمل لدينا. ومع الخبرة الكبيرة التي تمتلكها الشركات والمؤسسات الألمانية في هذا المجال، فإن التعاون معها مهم جداً بالنسبة لنا.

السوق: هل هناك تطورات واتجاهات اقتصادية حالية تود إبرازها من حيث إمكاناتها المستقبلية؟

الصفدي: لدينا خطة إصلاح استراتيجية، خطة النمو الاقتصادي الأردني (JEGP). وتلعب قطاعات إدارة النفايات والطاقة المتجددة والاقتصاد الجديد، أي الاقتصاد الموجه نحو الخدمات، وخاصة الخدمات المستندة إلى الانترنت، دوراً مركزياً. ولتعزيز النمو الاقتصادي في هذه القطاعات، هناك حاجة إلى مزيج مستدام من الإصلاحات السياسية والشراكات بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص (شراكات بين القطاعين العام والخاص) وكذلك نقل المعرفة. الأردن يوفر فرصاً واعدة لرجال الأعمال الألمان للأعمال التجارية والاستثمار. ■



باعتباره نقطة انطلاق مركزية على الطريق إلى آسيا والقارة الأفريقية، وكذلك بالنظر إلى جهود وعمليات إعادة الإعمار والتحول القائمة والمتوقعة في البلدان المجاورة سوريا والعراق.

السوق: ما هي فرص الأعمال والاستثمار المثيرة للاهتمام بشكل خاص للشركات الألمانية الصغيرة والمتوسطة؟ كيف يمكن إثارة اهتمامهم للعمل في الأردن بشكل أكبر في المستقبل؟

الصفدي: لقد أصابت جائحة كورونا الأردن بشدة، كما هو الحال في بقية دول العالم، وبالطبع، كان لهذا تأثير على الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت بالفعل. نحن الآن نواجه التحدي المتمثل في مواصلة برنامج الإصلاح لدينا على الرغم من الجائحة. وينصب تركيزنا

التقى الدكتور بيتر رامزوار، الوزير الاتحادي السابق رئيس الغرفة والأمين العام الأستاذ عبد العزيز المخلافي بوزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي في برلين خلال زيارته لألمانيا وذلك لمناقشة التعاون الاقتصادي والتنموي بين ألمانيا والأردن. وعلى هامش اللقاء اجرت السوق هذه المقابلة مع الوزير.

السوق: ما هي أولويات العلاقات الاقتصادية بين ألمانيا والأردن؟

الصفدي: لطالما كانت ألمانيا شريكاً استراتيجياً للأردن وثاني أكبر مانح في مجال التعاون الإنمائي الثنائي بعد الولايات المتحدة الأمريكية. يركز التعاون على قطاعي إدارة المياه والسياحة، وكذلك على التعليم، وخاصة التدريب المهني. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الأردن أيضاً دوراً مهماً جغرافياً، وذلك

أعادة انتخاب الدكتور توماس باخ رئيساً للجنة الأولمبية الدولية



تم انتخاب الدكتور توماس باخ رئيساً للجنة الأولمبية الدولية لولاية ثانية مدتها أربع سنوات بأغلبية ساحقة في اجتماع اللجنة الأولمبية الدولية (IOC). وستبدأ فترة ولايته الجديدة فور انتهاء أولمبياد طوكيو في أغسطس من هذا العام وستستمر حتى عام ٢٠٢٥م. الدكتور توماس باخ رياضي متميز في المبارزة وفاز بالميدالية الذهبية للألعاب الأولمبية في مونترال عام ١٩٧٦م، وفي عام ١٩٧٧ أصبح بطل العالم في هذه الرياضة في بوينس آيرس. بعد مسيرته النشطة، شغل مناصب بارزة في الاتحادات الرياضية الوطنية والدولية. منذ عام ١٩٩١م كان عضواً في اللجنة الأولمبية الدولية مرتين كنائب للرئيس، ومن عام ٢٠٠٦م إلى عام ٢٠١٣م كان رئيساً للاتحاد الألماني للرياضات الأولمبية، وفي عام ٢٠١٣م تم انتخابه رئيساً للجنة الأولمبية الدولية. للدكتور باخ علاقات وثيقة بالعالم العربي منذ أن كان رياضي، حيث شغل من ٢٠٠٦م إلى ٢٠١٣م، منصب رئيس

«معاً». ويبرر الدكتور باخ ذلك بحقيقة أن هذا يمثل «التزاماً قوياً بقيمنا الأساسية للتضامن وكنوع من التكيف المناسب والمتواضع مع تحديات هذا العالم الجديد». لقد أظهرت أزمة كورونا، ليس فقط في الرياضة، أن التحديات الكبرى الجديدة التي تواجه المجتمع العالمي لا يمكن التغلب عليها إلا معاً. ■

غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، وقد استقال من هذا المنصب قبل انتخابه رئيساً للجنة الأولمبية الدولية. في عام ٢٠١٤م تم انتخابه رئيساً فخرياً للغرفة». عن فترة ولايته الجديدة كرئيس للجنة الأولمبية الدولية، يسعى د. توماس باخ لتوسيع الشعار الأولمبي التقليدي «أسرع، أعلى، أبعد» بإضافة كلمة

اتفاقية سعودية-ألمانية لتطوير اقتصاد الهيدروجين



وقعت ألمانيا والمملكة العربية السعودية خطاب نوايا لتعاون مكثف لتطوير اقتصاد الهيدروجين. وبالإضافة إلى التعاون الاقتصادي، تشمل الاتفاقية التعاون في مجال البحث والتطوير ونقل المعرفة التكنولوجية. من ناحية أخرى، تحتاج ألمانيا وخصوصاً قطاعها الصناعي إلى كميات كبيرة من الهيدروجين لتحويل اقتصادها إلى الاعتماد على إمدادات طاقة مستدامة، بما في ذلك الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة وكذلك في قطاع النقل. تهدف الاتفاقية إلى ربط التكنولوجيا الألمانية بالإمكانات المالية السعودية، حيث تسعى المملكة إلى أن تصبح أكبر مصدر للهيدروجين في العالم، وقد أعلنت عن خطط طموحة لإنجاز ذلك. على سبيل المثال، يجري النظر في مد خط أنابيب للهيدروجين من شبه الجزيرة العربية إلى أوروبا، وستكون تكاليف هذا المشروع كبيرة جداً. بحلول عام ٢٠٣٠م، تتوقع الرياض أن تكون تكلفة إنتاج الهيدروجين أرخص من إنتاج الوقود الأحفوري.

توفير تقنية التحليل الكهربائي اللازمة لإنتاج الهيدروجين من قبل شركة Uthde، وهي شركة تقنية تابعة لمجموعة Thyssen-Krupp الألمانية، والتي تحظى بدعم من الحكومة الألمانية. كما تم التخطيط لبناء محطات للطاقة الشمسية بقدرة أربعة جيجاوات في نيوم من أجل إنتاج طاقة صديقة للبيئة. ■

وتشارك ألمانيا في الوقت الحاضر في إنشاء أكبر مصنع هيدروجين في العالم كجزء من مشروع نيوم الضخم. ومن المتوقع أن ينتج المشروع الذي تبلغ تكلفته خمس مليارات دولار، والذي تقوم ببنائه شركة أكوا باور السعودية وشركة إير برودكتس الأمريكية، ٦٥٠ مليون طن من الهيدروجين يومياً. ويتم



شركة Wilo Middle East الألمانية لصناعة المضخات وأنظمة المياه تستحوذ على شركة PumpsPro

استحوذت شركة Wilo Middle East، الشركة الألمانية العالمية الرائدة في مجال تصنيع المضخات وأنظمة المياه والرائدة عالمياً في مجال الابتكار، على شركة PumpsPro وهي شركة معروفة في مجال توفير حلول المضخات تحت إشراف Direct Trade House International LLC DTHI.

وكجزء من الاتفاقية، ستتولى Wilo Middle East إدارة PumpsPro بما في ذلك جميع

East، الاستحواذ بأنه اتفاق مربح للجانبين يتمشى مع استراتيجية دبي لإدارة الطلب ٢٠٢٠ ويمنح Wilo الفرصة لدعم برنامج التعديل والتحديث لـ ٣٠,٠٠٠ مبنى بحلول عام ٢٠٢٠م، بحيث تصبح دبي واحدة من أكثر المدن استدامة في العالم. مجموعة Wilo هي أحد أعضاء الغرفة ■

الأصول وموظفي الخدمة المؤهلين تأهيلاً عالياً والعلامة التجارية ومجموعة العملاء الواسعة. ومن المتوقع أن تعزز هذه الخطوة مكانة Wilo الشرق الأوسط كمزود حلول متكامل في دولة الإمارات العربية المتحدة ومنطقة الشرق الأوسط. وقد وصف ياسر ناجي، المدير العام لشركة Wilo Middle

قطر: فرص وحوافز الأعمال التجارية في المناطق الحرة

الى جانب سهولة الإجراءات المطلوبة لتأسيس الشركات وسرعة استجابة فريق العمل للمتطلبات المختلفة للشركات الأجنبية والحرص على تأمين مسار سريع وفعال وبعيد عن البيروقراطية. كما عرض الجانب القطري القطاعات ذات الأهمية الكبيرة للبلاد، فيما قدم الخبراء من الجانب الألماني والفرنسي الصناعات التي يمكن أن تقدم قيمة مضافة للاقتصاد القطري. ■

وقد تناولت الندوة المميزات التي تقدمها المناطق الحرة في قطر والفرص والمزايا التنافسية للشركات الأجنبية التي تسعى إلى التوسع إقليمياً وعالمياً والتي تتضمن البنية التحتية الحديثة، والأيدي العاملة المدربة، وإمكانية التملك الأجنبي بنسبة ١٠٠ في المئة، بالإضافة إلى الاستفادة من الإعفاءات الضريبية وفرص الشراكة مع كبرى الشركات القطرية والقطاع الخاص.

نظمت رابطة رجال الأعمال القطريين بالشراكة مع هيئة المناطق الحرة في قطر وبالتعاون مع الغرفة وMEDEF International وغرفة التجارة الفرنسية في ١٩ يناير ندوة استثمارية عبر تقنية الاتصال المرئي بعنوان «تأسيس الأعمال التجارية في المناطق الحرة في قطر». والتي وصل عدد المشاركين فيها حوالي ١١٢ شركة.

أبو ظبي: فرص نمو الأعمال لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأوروبية

وعملت الإمارة على تعزيز مكانتها باعتبارها مركزاً رائداً في مجال البحث والتطوير (R & D) في مجالات مثل خدمات الذكاء الاصطناعي (AI)، الأمن السيبراني وخدمات التخزين السحابية. كما يلعب قطاع الشركات الناشئة دوراً نشطاً أيضاً في هذا الجانب. وتشمل الصناعات الرئيسية الاتصالات عبر الأقمار الصناعية، تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى مشغلي الاتصالات السلكية واللاسلكية وشبكات 5G، إلى جانب الألياف البصرية ومراكز البحث العلمي والتكنولوجيا. ■

أيضاً بوضع متميز لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسريع النمو الاقتصادي. على مستوى الإمارات العربية المتحدة، تعتبر رؤية أبوظبي الاقتصادية ٢٠٣٠ الوثيقة التوجيهية للعقد القادم والتي حددت أهدافاً للاستثمار في البنية التحتية الجديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بقيادة هيئة أبوظبي الرقمية (ADDA) وشركات القطاع الخاص المبتكرة، تعمل أبوظبي على تطوير مجتمع رقمي ديناميكي.

بالتعاون مع مكتب أبو ظبي للاستثمار، دعت الغرفة إلى ندوة عبر الإنترنت في ٢٥ فبراير لمناقشة مزايا أبو ظبي كموقع لشركات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد عرضت الندوة فرص الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أبو ظبي ودولة الإمارات العربية المتحدة بشكل عام، التي توفر بنية تحتية وخدمات ذات مستوى عالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمجتمع ذكي متصل، والتي تتمتع

التبادل التجاري العربي الألماني للعام 2020م

بلغت قيمة التبادل التجاري العربي الألماني خلال العام 2020م (٣٦,١) مليار يورو. مسجلة إنخفاضاً بنسبة (١٨,٧) بالمئة مقارنة بالعام 2019م. حيث سجلت قيمة الصادرات الألمانية الى الدول العربية إنخفاضاً بنسبة (-١١) في المئة وبلغت ما قيمته (٢٧,٩) مليار يورو. في حين إنخفضت الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (-٣٧,٥) في المائة ووصلت قيمتها إلى (٨,١) مليار يورو. ويرجع هذا الانخفاض في التبادل التجاري الى اثار ازمة كورونا وتوقف التجارة العالمية وانقطاع سلاسل التوريد وتوقف العديد من المشاريع الرئيسية. كما أدى الاغلاق الاقتصادي في ألمانيا الى تراجع استهلاك النفط. والذي يعد السلعة الاساسية التي يتم استيرادها من الدول العربية بالإضافة الى انخفاض أسعار النفط. وتصدّرت دولة الإمارات العربية المتحدة قائمة مستوردي السلع الألمانية بين الدول العربية (٦٨٠٢ مليون يورو). تليها المملكة العربية السعودية (٥٨٢٢,٧ مليون يورو). فجمهورية مصر العربية (٤٠١٥,٣ مليون يورو). في حين تصدّرت تونس (١٦٩٨,٨ مليون يورو) قائمة الدول العربية المُصدّرة إلى ألمانيا. تليها المغرب (١٣٤٤,٦ مليون يورو). فجمهورية مصر العربية (١٠٤٦,٧ مليون يورو). جدر الإشارة الى ان التجارة الخارجية لألمانيا تراجعت خلال العام 2020م لأول مرة منذ العام 2009م. حيث انخفضت الصادرات الألمانية بنسبة ٩,٣ في المئة. كما تراجعت الواردات بنسبة ٧,١ في المئة مقارنة بالعام 2019م.

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية للعام 2020م مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م (مليون يورو)

البلد	الواردات الألمانية		الصادرات الألمانية	
	يناير - ديسمبر 2020م	يناير - ديسمبر 2019م	يناير - ديسمبر 2020م	يناير - ديسمبر 2019م
الأردن	33,8	33,5	633,4	773,9
الإمارات	653,9	1049,7	6802	8734,9
البحرين	124,9	97	499,1	379,2
تونس	1698,8	1891,2	1237,1	1452,2
الجزائر	620,3	663,4	1654	2037,2
جيبوتي	1,6	0,3	16,2	16,7
السعودية	917,4	1170,7	5822,7	5914,4
السودان	16	12,4	160,3	155,4
سوريا	15,5	15,1	59,3	87,5
الصومال	2,2	2,7	28,8	27,2
العراق	400,5	663,3	912,2	985,8
عمان	34,7	38,5	736,1	875,2
فلسطين	4,1	2,5	82,4	79,7
قطر	235,5	295,3	1130	1450,3
جزر القمر	5,1	7,2	1,4	0,8
الكويت	29,9	77,6	1022	1443,5
لبنان	50,4	40	765,2	645,3
ليبيا	749,9	3921,6	351,8	432,4
مصر	1046,7	1472,2	4015,3	3614,8
المغرب	1344,6	1424,9	1903,5	2195,2
موريتانيا	123,4	86,7	58,3	67,8
اليمن	12,4	30,1	92,5	88,2
المجموع	8121,6	12995,9	27983,6	31457,6